مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 9 كانون الثاني 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

.شركة سايبر اسرائيلية تبيع أجهزة تجسس لبنغلادش التي تطارد المعارضة والمواطنين

.غانتس: يجب زعزعة أمن البلاد بسبب القوانين الجديدة

.بن غبير: يجب اعتقال من يتظاهرون ضد الحكومة من اليسار واستعمال سيارات رش المياه ضدهم

.مصلحة السجون الاسرائيلية ستوزع آلاف الأسرى بين السجون الإسرائيلية وتخوف من ردة فعل الأسرى ونقل مروان البرغوثي من سجن "هدريم" الى سجن "نفحة"

.ادعاء مصلحة السجون الإسرائيلية: التنقلات هي استخلاص العبر من هروب الأسرى من سجن "جلبوع "

معاريف:

.رؤساء المعارضة يهددون: الخروج للشوارع وزعزعة اسرائيل

.غانتس لنتنياهو: المسؤولية عن الحرب الأهلية تقع على مسؤوليتك

.لبيد: القضاة سيكونون موظفين لدى حكومة نتنياهو

.نتنياهو يرد: حصلنا على التفويض من الشعب لتنفيذ ما وعدنا به الناخبين

.وزير الامن القومي بن غبير: يجب اعتقال نشطاء اليسار الذين يتظاهرون ويغلقون الشوارع ويجب استعمال سيارات رش المياه ضدهم

.عضو كنيست من الليكود لأحمد الطيبي: أفضل القتلة اليهود على العرب

.التسريع في اقرار قانون سحب الجنسية والاقامة من الفلسطينيين في اسرائيل إذا نفذوا عمليات ضد اسرائيل

.منتدى النقب يبدأ أعماله في دبي بمشاركة كافة الوزارات الإسرائيلية وممثلين من الأردن، والمغرب، ومصر، والبحرين، والولايات المتحدة، واسرائيل

يديعوت احرونوت:

.القتل في المجتمع اليهودي: ذبح شابين ولا أحد يسأل اين جهاز التعليم والشرطة؟

.تعيين المستشارين القانونيين من قبل الوزراء وليس من قبل لجنة خاصة كما هو متبع

.اللاعب العربي في فريق ابناء سخنين يصرخ كفى للعنصرية بعد شتمه على خلفية قومية خلال مباراة ضد فريق مكابي تل ابيب

تايمز أوف اسرائيل:

.الولايات المتحدة تحذر من أن العقوبات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية ستؤدي إلى تفاقم التوترات

. رئيس الوزراء الفلسطيني يحذر أن العقوبات الإسرائيلية ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية

. بينما يواصل نتنياهو دعمه للإصلاح القضائي، غانتس يحث الجمهور على "جعل البلاد تهتز"

. بن غفير يزور مقر الشرطة بعد توليه الوزارة التي تسيطر على قوات الأمن

.واشنطن: المؤسسات الإسرائيلية المستقلة ضرورية وسط خطط الإصلاح القضائي

* * *

عين على العدو الثلاثاء 10-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **ماندي ريزل :**انتهى نشاط القوات في نابلس بعد اعتقال المطلوب وسيم استيتة.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار بحافلة ومركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق 55 بين عزون وكارني شومرون.
- **إذاعة جيش العدو :**نفى "مسؤولون إسرائيليون" تصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني لصحيفة "هآرتس" بأن تصرفات الحكومة ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية: وبحسب المسؤولين، طُرِح الموضوع في مناقشة الكابينت، وقدّرت الجهات في مجلس الأمن القومي بأن الخطوات التي تم إقرارها لن تؤدي إلى انهيار السلطة، ومع ذلك حذروا الوزراء من أن المزيد من الإجراءات الصارمة قد تؤدي إلى انهيار السلطة، تعتقد "إسرائيل" أن القرارات المتخذة بشأن اقتطاع 138.8 مليون شيكل، وكذلك تعويض رواتب عائلات الأسرى، هي خطوات محسوبة، ولا تعرض السلطة الفلسطينية لخطر الانهيار الحقيقي في هذه المرحلة.
- **هآرتس" :**إدارة السجون الإسرائيلية" ستقوم بتوزيع نحو 2000 أسير فلسطيني بين السجون وتحذر من حدوث توترات.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 العبرية :**أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" أنه سيأتي إلى "إسرائيل" في غضون 10 أيام وسيلتقي بالنخبة السياسية، وقال: "الولايات المتحدة وإسرائيل لديهما نفس الأهداف فيما يتعلق بإيران."
- **موقع والا العبري :**وصل وزير الشؤون الإستراتيجية "رون ديرمر" -المقرب من نتنياهو- اليوم إلى واشنطن وسيلتقي بكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، وقال "مسؤولون إسرائيليون" كبار إن زيارة "ديرمر" من المتوقع أن تشمل التنسيق الأولي بين إدارة بايدن و"الحكومة الإسرائيلية" حول سلسلة من القضايا مثل إيران والقضية الفلسطينية وعملية التطبيع مع العالم العربي.
- **قناة كان العبرية :**أعلنت سفارة الإمارات في الولايات المتحدة أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستبدأ تدريس "الهولوكوست" في دروس التاريخ في المدارس الابتدائية والثانوية في البلاد.
- **موقع القناة 7 :**تحدث وزير الخارجية "إيلي كوهين" مع نظيره الألماني وأقر بدعم ألمانيا في إعلان الحرس الثوري "منظمة إرهابية."

- **معاريف :**تحتل "إسرائيل" المرتبة الأولى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث معدل الإنفاق على البحث وتطوير الأعمال في مجال صناعة المعلومات، وتأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية واليابان في المرتبة الثالثة.
- **يديعوت أحرونوت :**الولايات المتحدة تعارض توجه الفلسطينيين إلى لاهاي، وتعارض أيضاً "العقوبات الإسرائيلية" على السلطة الفلسطينية.

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت :**وافقت الكنيست بكامل هيئتها بالقراءة الأولى على مشروع "قانون تمديد سريان قوانين الطوارئ في مستوطنات الضفة" لـ 5 سنوات – أيد 58 عضواً من الكنيست الاقتراح، بالتعاون بين بعض أعضاء المعارضة والائتلاف، وسيتم رفع الاقتراح إلى لجنة الخارجية والأمن لإعداده للقراءة الثانية والثالثة.
- **موقع القناة 7 :**الكنيست بكامل هيئته يُسْقِط مقترحات حجب الثقة عن الحكومة، التي قدمتها أحزاب المعارضة.
- **القناة 14 العبرية :**سمع دوي انفجار في قاعدة "آفني حيفتس" شمال الضفة، لا أنباء عن وقوع إصابات، ولم تعرف ملابسات الحادث.
- **إذاعة جيش العدو :**حول الانفجار في قاعدة للجيش قرب جنين، انهارت جدران غرف القادة، ولم تقع إصابات في الحادث.
- **القناة 7 العبرية :**تدهور كبير في حالة الحاخام "شمعون بعداني": عائلة الحاخام البالغ من العمر 94 عاماً تدعو الجمهور للصلاة من أجل شفاء الحاخام شمعون.
- **القناة 7 العبرية" :**وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش": "في الأيام الأخيرة، شهدنا هجوماً عنيفاً من قبل شخصيات مختلفة على الوزير ليفين، ومن المحزن جداً أن تأتي الكلمات القاسية والتهديدات من أعلى المستويات، نقول لا للحرب بين الأشقاء، واقترح على الجميع أن يوقفوا الخطاب الساخن والتحريضي.
- **قناة كان العبرية :**تعيين الوزير السابق "يوفال شتاينتس" في منصب رئيس شركة رافائيل للأسلحة بقرار من وزير الجيش غالانت، ويتطلب التعيين موافقة لجنة مراجعة التعيينات بهيئة "الشركات الحكومية الإسرائيلية."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **السفير الإماراتي في تل أبيب"** :كان لقائي مع عدد من الطلاب الطموحين اليوم في جامعة تل أبيب، فرصة مميزة للحديث عن العلاقات الإماراتية-الإسرائيلية، والاتفاقية الإبراهيمية، وتقديم شرح موجز عن تاريخ دولة الإمارات، وبيان أهمية الشراكات الإقليمية."
- **بنيامين نتنياهو"** :تلقينا تفويضاً واضحاً من الجمهور لتنفيذ ما وعدنا به في الانتخابات، وسنفعل ذلك، هذا هو جوهر الديمقراطية، وهو تحقيق إرادة الناخب، نحن لا نهاب من الحملة الإعلامية الأحادية الجانب ضدنا، ولا نتوانى في وجه التحريض ضدنا."
- **غانتس يرد على نتنياهو"** :أنت لم تحصل على تفويض لتدمير الديمقراطية، لم يتم منحك تفويضاً لتدمير سيادة القانون، إذا واصلت طريقك ستكون مسؤولية الحرب الأهلية التي تدور رحاها في المجتمع الإسرائيلي على عاتقك."
- **زعيم المعارضة يائير لابيد"** :اجتماع قادة أحزاب المعارضة – سنحارب معاً ضد التحركات الخطيرة لحكومة نتنياهو."
- **بن غفير يهاجم غانتس"** :إنه يتجاوز خطاً أحمر ويحاول إثارة جماهير اليسار المتطرف، من المؤسف للغاية أن شخصاً تحدثت حملته الانتخابية بأكملها عن الدولة ويسمى حزبه "معسكر الدولة"، ثم يدعو إلى التصرف بشكل مخالف للقانون ومخالف لقواعد الديمقراطية.. غانتس، عليك التراجع، لا تحاول تأجيج الوضع."

* * *

مقالات

i24news: إسرائيل: نتنياهو يبحث موضوع إيران ويعزز العلاقات مع "إيباك"

نتنياهو:"حان الوقت لتوحيد الصفوف بين إسرائيل والولايات المتحدة - وآخرين. وأنا أتطلع إلى مناقشة هذه المسألة مع الرئيس بايدن وفريقه".

تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مع مسؤولين تنفيذيين ونشطاء كبار في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، المعروفة باسمها المختصر AIPAC ، أمس الاثنين، بشكل أساسي حول الصراع مع إيران، وقال"حان الوقت لتوحيد الصفوف بين إسرائيل والولايات المتحدة - وآخرين. وأنا أتطلع إلى مناقشة هذه المسألة مع الرئيس بايدن وفريقه".

وبحسب البيان الصادر عن مكتب نتنياهو، قال، "لذلك الآن، بسبب الرجال والنساء الشجعان في إيران، يرى العالم بأسره ما كنا نتحدث عنه، أن هذا نظام فظيع وقمعي وإرهابي"، في إشارة إلى لقمع الاحتجاجات في البلاد. كما شكر نتنياهو إيباك - مجموعة ضغط مؤيدة لإسرائيل – لدعمها إسرائيل وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة.

وأشار نتنياهو إلى أنه يعمل على توسيع "دائرة السلام" المستخدمة لوصف الدبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها العرب. وبحسب بيان صحفي، أوضح رئيس الوزراء أنه "متفائل" لأن القادة العرب غيروا وجهات نظرهم بشأن إسرائيل ويرون الآن الدولة اليهودية كشريك وليس عدوًا." وقال نتنياهو إن "الناس على مستوى العالم يشهدون الآن قمع النظام الداخلي للمواطنين الإيرانيين، وكذلك إعدام المتظاهرين من أجل الحرية" واندلعت مظاهرات في مدن في جميع أنحاء إيران، في استمرار لأكثر من ثلاثة أشهر من الاضطرابات في البلاد بعد مقتل الشابة الإيرانية الكردية مهسا أميني تبلغ من العمر 22 عامًا في 16 سبتمبر / أيلول المنصرم، والتي توفيت في حجز ما يسمى بشرطة الآداب تم القبض عليها بدعوى انتهاك قواعد اللباس الصارمة للنساء في إيران.

* * *

i24NEWS " مكارثي ونتنياهو يجدان نفسيهما مرهونين للشق المتطرف

القوة ليست في الأرقام. القوة ليست حتى في الاحتفاظ بمقعد السلطة نفسه. تكمن القوة في الاستعداد لإحراق المنزل مع علمك أن شريكك المفاوض ليس لديه منزل آخر يلجأ إليه عند مشاهدة الانتخابات الفوضوية التي جرت الأسبوع الماضي لاختيار رئيس مجلس النواب الأمريكي، لا يسع المرء سوى إجراء مقارنات مع مفاوضات الائتلاف الحكومية الإسرائيلية الأخيرة .

وجدت مجموعة من أصحاب المصالح اليمينية، الذين يبدون متشابهين نسبيًا في التفكير بشأن القضايا الجوهرية، إزاء عدم وجود إمكانية لشركاء بديلين لاستخدامهم كعنصر في المفاوضات، نفسها مدينة بالفضل للمتطرفين. ربما تعلم تجمع الحرية House Freedom Caucus في مجلس النواب المثير للمشاكل بعض الأشياء وهو يراقب إيتامار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وزير الأمن القومي الإسرائيلي الحالي ووزير المالية، على التوالي، يضغطان على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للحصول على حقائب موسعة وصلاحيات غير مسبوقة. لقد رأوا في كيفن مكارثي زعيم حزب، بتفويض واضح من الناخبين اليمينيين، بدلاً عن الضعف واليأس وانسداد الأفق وضياع الطريق. لذلك، مثل شركاء نتنياهو في الائتلاف، ضغطوا، واستخرجوا مناصب اللجان الفرعية الرئيسية، وحصلوا على قوانين ووعود، متمترسين بالأصوات التي جرفوها، وعلقوا سيف ديموقليس، حيث يمكن لجمهوري واحد فقط أن يصوت فيزيل مكارثي من منصبه كرئيس.

ومثلما هو الحال مع مفاوضات نتنياهو، انضم بعض متمردي مجلس النواب مع مكارثي في مناشدات العقل والواقع، أو مع تنازلات صغيرة نسبيًا لإظهار أن عنادهم لم يذهب سدى. على الرغم من ذلك، كان هناك عدد قليل من الأشخاص على استعداد لأخذها إلى أقصى حد.

النائب مات جايتز من فلوريدا، العقبة الأخيرة والأكثر صراحة أمام مكارثي في تصويت الأسبوع الماضي، غير رأيه أخيرًا عندما توصل إلى استنتاج مفاده أنه "ليس هناك أكثر ما يطلبه."

إذا كان هذا يبدو مألوفًا لمراقبي إسرائيل، فإن ذلك مفهوما. إنه يتعلق بتقسيم ونقل السلطات الوزارية والميزانيات، وتشكيل وزارات داخل وزارات، وسلاسل الأوامر المتعرجة التي نتجت، والشعور بأنه بغض النظر عن مدى فخامة ومدى دعم القائد على نطاق واسع فهو في الحقيقة أبعد ما يكون عن السلطة. علاوة على ذلك، فإنه يُنظر إلى هذا القائد وذاك كمن تنازلا عن البيت، وهو ما يضعف صورتهما حتى بين داعميهم الموثوق بهم.

لقد تم استخلاص الدرس، سواء بالصدفة أم لا، في كل من إسرائيل وواشنطن: عندما تقسم القوى – المنقسمة الحياة السياسية إلى يسار ويمين، ويكون الطرف الآخر غير قابل للاسترداد، لن يكون بإمكان الطرف النهائي العريض لهيكل القوة الأقرب إلى المركز أن يحدد كيف تسير الأمور. القوة ليست في الأرقام. القوة ليست حتى في الاحتفاظ بمقعد السلطة نفسه. تكمن القوة في الاستعداد لإحراق المنزل، مع العلم أن شريكك المفاوض ليس لديه منزل آخر يلجأ إليه. وفي البلدان المنقسمة سياسياً بشدة حول العالم، أخذ المتطرفون يدونون الملاحظات.

* * *

i24news: مستشار الأمن القومي الأمريكي يزور إسرائيل قريبا

أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان اليوم إنه سيصل في زيارة الى إسرائيل. وقال "الولايات المتحدة وإسرائيل تتقاسمان نفس الأهداف بالنسبة لإيران" واضاف "كلا البلدين يستخدمان تكتيكات مختلفة ." وعبر سوليفان أيضا عن مخاوفه بخصوص العلاقة بين إيران وروسيا، وقال إن "إيران يمكن أن تساهم في جرائم حرب في أوكرانيا في حال ساعدت روسيا عسكريا". وقال إن التهديد الذي تمثله إيران هو فرصة للولايات المتحدة للتواصل مع إسرائيل.

وتحدث سوليفان الى عدد من الصحافيين خلال رحلة الرئيس الأمريكي بايدن إلى المكسيك، وأوضح أن الاتفاق النووي مع إيران ليس في جدول الأولويات الأمريكية في الوقت الحالي، وإنه لا يزال يؤمن بأن الطريق الأفضل لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي هي الطريق الديبلوماسية، وأضاف أن الموضوع سيتم

مناقشته مع المسؤولين الإسرائيليين، ولم يشر سوليفان الى موعد الزيارة الدقيق التي سيجريها الى إسرائيل . وبحسب مصادر أمريكية لرويترز، فإن زيارة سوليفان ستجري على ضوء مخاوف الإدارة الأمريكية من تشكيلة الحكومة الجديدة في إسرائيل، ومن أن الأمر سيؤدي الى تدهور العلاقات مع الفلسطينيين. ويعمل الرئيس بايدن على تنسيق المواقف مع حكومة نتنياهو بشأن الاتفاق مع إيران، والتحالف بين الولايات المتحدة والسعودية .ووصف الرئيس بايدن نتنياهو الأسبوع الماضي أنه "صديق من عشرات السنوات"، ويخطط رئيس الحكومة الإسرائيلية السفر الى الولايات المتحدة الشهر القادم للاجتماع مع الرئيس بايدن في البيت الأبيض، وعلى صعيد، سيزور وزير الخارجية الأمريكية انتوني بلينكن إسرائيل قريبا.

* * *

i24news: الكنيست تمدّد أنظمة الطوارئ في المستوطنات بالضفة الغربية في القراءة الأولى

بعض أحزاب المعارضة صوتت لصالح تمديد قوانين الطوارئ أو ما يُعرف بقانون المستوطنات في الضفة وهو نفسه المطب الإشكالي الذي ساهم في إسقاط حكومة بينيت-لابيد

صادقت الكنيست الليلة (بين الاثنين والثلاثاء) بكامل هيئتها، في القراءة الأولى على تمديد سريان أنظمة الطوارئ المتعلقة بفرض القانون الإسرائيلي في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لخمس سنوات قادمة .

وأُفيد أن بعض أحزاب المعارضة صوتت لصالح تمديد قوانين الطوارئ أو ما يُعرف بقانون المستوطنات في الضفة، وهو نفسه المطب الإشكالي الذي ساهم في إسقاط حكومة بينيت-لابيد السابقة حين رفضت المعارضة وعلى رأسها الليكود دعم قانون تمرره هذه الحكومة غير المتجانسة، وفق تعبيرهم ما حسم أمر انهيارها.

يشار إلى أن حزب العمل برئاسة ميراف ميخائيلي رفض تأييد القانون هذه المرة بخلاف موقفه السابق وعلل موقفه بالقول إن معارضته تأتي بسبب طبيعة الحكومة الحالية، وهي حكومة يغلب عليها الطابع الصهيوني الديني المتزمت. وجاء في بيان أصدره حزب العمل: "تسعى الحكومة الحالية جاهدة لتعزيز الرؤية المسيحانية لسموتريتش وبن غفير وتعرض للخطر وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. على عكس الحكومات السابقة، التي أدركت أن هذا كان ترتيبًا مؤقتًا في طريقه إلى حل سياسي، في التركيبة الحالية للحكومة التي أخضعت الإدارة المدنية لسموتريتش تصبح هذه اللوائح أنظمة ضم تتعارض مع الصهيونية. هي نقيض الأمن، وستسمح لسموتريتش بتحقيق وتنفيذ خططه القومية والمسيحانية والخطيرة".

وشرع القانون في الأصل بعد حرب عام 1967، ولا يزال الى الآن "إجراء طارئ" يتوجب تمديده كل خمس سنوات، وتم تمريره بالمرة الأخيرة في عام 2017، ووقع موعد تمديده في نهاية شهر تموز/يوليو من السنة النمصرمة، وبموجبه يتم فرض القانون الجنائي الإسرائيلي وبعضا من القانون المدني ليشمل الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية.

* * *

i24news: بن غفير سيصدر أوامر باعتقال المتظاهرين الذين يغلقون شوارع ويحملون لافتات تحريض

وزير الأمن القومي سيصدر أوامر جديدة تتعلق بالمظاهرات والاحتفالات بالإفراج عن السجناء الأمنيين

تعليمات جديدة سيصدرها غدا وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير للشرطة الإسرائيلية، وبحسب النشر في هيئة البث الرسمية "كان" فإن هذه التعليمات هي اعتقال المتظاهرين الذين سيغلقون الشوارع وحتى اعتقال متظاهرين يقومون برفع يافطات تحريضية خلال المظاهرات. كما سيصدر تعليمات تتعلق بالاحتفالات عند الافراج عن السجناء الأمنيين، حيث سيكون بالإمكان استخدام القوة خلال احتفالات العائلات والمقربين.

ومن المتوقع أن يتم غدا اقامة اجتماع بين الوزير بن غفير ومفوض الشرطة والمستشار القضائي للشرطة الإسرائيلية استعدادا للإفراج عن السجين الأمني ماهر يونس، وسيطلب الوزير خلال الاجتماع استخدام القوة وبذل الجهود للوصول الى الاحتفالات بالإفراج عن السجناء الأمنيين، وازالة لافتات "انتصار "أو لافتات دعم أخرى وازالة الخيام التي ستنفذ بها الاحتفالات. وسيتم في الجلسة مناقشة التعقيدات القضائية بشأن ازالة الخيام ان كانت نصبت داخل ارض خاصة أو عامة حيث ستكون مشكلة للشرطة بتنفيذ ذلك.

التعليمات الثانية تتطرق الى مظاهرات اليسار، في أعقاب المظاهرة الحاشدة السبت في تل أبيب ضد الحكومة، بن غفير يطالب الشرطة اعتقال المتظاهرين الذين يرفعون أعلاما تحريضية واعتقال المتظاهرين الذين يغلقون الشوارع .

* * *

i24news: انعقاد المؤتمر التوجيهي وفرق العمل لمنتدى النقب ليومين تمهيدًا للقمة المرتقبة في المغرب

يجري التحضير في إطار هذه الاجتماعات التي ستعقد هذا الأسبوع في أبو ظبي لقمة وزراء خارجية منتدى النقب التي من المتوقع أن تنعقد في المغرب في الأشهر المقبلة ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين الإثنين، عقد مجموعات العمل لمنتدى النقب في الإمارات بأنه "خطوة أخرى في تعزيز وتعميق اتفاقيات إبراهيم والتعامل المشترك مع التحديات المشتركة ." وكان وزير الخارجية كوهين قد حيّا أعضاء الوفد الإسرائيلي في اجتماع اللجنة التوجيهية ومجموعات العمل لمنتدى النقب. ويضم الوفد الذي يترأسه المدير

العام لوزارة الخارجية ألون أوشفيز ممثلين رفيعي المستوى من وزارات الخارجية والصحة والاستخبارات والدفاع والزراعة والسياحة والطاقة والتعليم والاقتصاد ووزارة المياه، إضافة إلى وزارة الأمن. وأوضح كوهين أن إسرائيل ترى أهمية كبيرة في التعاون مع دول المنتدى بخصوص التعامل مع التحديات التي نواجهها. وسيقدم الوفد الإسرائيلي مشاريع مختلفة من شأنها تحسين نوعية الحياة لسكان إسرائيل والشرق الأوسط".

ويجري التحضير في إطار هذه الاجتماعات التي ستعقد هذا الأسبوع في أبو ظبي لقمة وزراء خارجية منتدى النقب التي من المتوقع أن تنعقد في المغرب في الأشهر المقبلة ودراسة المشاريع الملموسة التي ستروج لها الدول الشريكة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل).

يشار إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت عن انضمام وفد أمريكي رفيع المستوى إلى الاجتماعات التحضيرية في الإمارات حيث سينعقد الاجتماع الأول لمجموعات عمل منتدى النقب يومي 9 و 10 كانون الثاني (يناير)، ما سيجمعه مع ممثلين عن حكومات البحرين ومصر وإسرائيل والمغرب والإمارات العربية المتحدة لدفع مبادراتها لتشجيع التكامل والتعاون الإقليميين.

وصرح وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ، في وقت سابق أنه يعتزم حضور "قمة منتدى النقب" الثانية في المغرب في مارس/ آذار الوشيك مع شركاء من الدول العربية الذين قاموا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب "اتفاقات إبراهيم "التي أجريت تحت رعاية الولايات المتحدة في عام 2020. وقال كوهين "توسيع الاتفاقيات لضم دول أخرى ليس مسألة 'إذا'وإنما مسألة 'متى.'" وكانت إسرائيل قد استضافت في مارس/ آذار المنصرم وزراء خارجية الإمارات والبحرين والمغرب ومصر والولايات المتحدة في مؤتمر أُطلق عليه اسم "قمة النقب" جنوب إسرائيل .ووجه في حينه وزير الشؤون الخارجية المغربية ناصر بوريطة، الدعوة لوزراء الخارجية المشاركين في "قمة النقب" نأمل أن نلتقي في صحراء أخرى لكن بالروح نفسها"، في إشارة إلى "رغبته في احتضان الاجتماع بالصحراء المغربية".

* * *

i24news: الماسوني سليمان سالم: هنالك 80-محفل ماسوني في إسرائيل 5-منها ببلدات عربية

صرح سليمان سالم، الرئيس الأسبق للمحفل الماسوني الأعظم في إسرائيل في لقاء خاص أجراه الصحافي في i24NEWSرازي طاطور من داخل المحفل الماسوني بإسرائيل، بأن "الماسونية تشعر بالحاجة للخروج لوسائل الإعلام لدحض الشائعات الكثيرة حولها وتلك المتعلقة بنظريات المؤامرة لا سيما لدى الشعوب العربية ." وقال سالم بأن "الماسونية على عكس ما يعتقد الكثيرون، لسنا مع قرون ولا نشرب الدم، بل نؤمن بالله الواحد، كما أننا لا نخفي شيئًا عن العالم، ولا شيء طي السرية، إنما نملك خصوصية وهناك فرق بين

الخصوصية والسرية. لدينا خصوصية كما في كل تنظيم وكل منزل"، على حد ذكره . ونفى الماسوني سالم سالم أي علاقة للماسونية بالصهيونية ودولة إسرائيل، على الرغم من أن كاميرا i24NEWS رصدت رموزًا صهيونية داخل المحفل، حيث علل سالم ذلك بأن المحافل الماسونية عادة ما تحمل رموز البلد الذي تتواجد فيه، وفق ما أشار .

ولاحظت عدسة i24NEWS وجود صور لهيكل سليمان مُعلقة على حيطان المحفل، ما أثار تساؤلات جمة لدى رواد شبكات التواصل الاجتماعي، حيث لاقت المقابلة ردود فعل واسعة في شبكات التواصل ومنصات i24NEWS.

يذكر أن سليمان سالم هو أحد الوجوه البارزة للماسونية في إسرائيل ومسقط رأسه مدينة حيفا، كما أنه شغل مناصب مرموقة في هرم الماسونية، مشيرًا إلى أنه لا يخفي انتماءه على عكس الكثيرين من الماسونيين العرب . وذكر بأن ثمة 80 محفلًا ماسونيًا داخل إسرائيل، وتبلغ نسبة الماسونيين العرب في إسرائيل نحو 15%، وفق أقواله . وكشف بأن خمسة محافل ماسونية سرية مُقامة في بلدات عربية في منطقة الجليل .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الولايات المتحدة تحذر من أن العقوبات الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية ستؤدي إلى تفاقم التوترات

بقلم جيكوب ماغيد

ندد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس يوم الاثنين بالعقوبات التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية بسبب جهود رام الله الناجحة لجعل محكمة العدل الدولية النظر في سلوك إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وأشار برايس إلى العقوبات التي فرضتها إسرائيل على أنها "رد أحادي الجانب" من شأنه أن "يؤدي إلى تفاقم التوترات"، مشيرًا إلى أنها لا تقل إشكالية في نظر واشنطن عن سعي السلطة الفلسطينية لإصدار محكمة العدل الدولية في الأمم المتحدة لرأي استشاري الشهر الماضي.

وقال برايس، ردل على سؤال حول الموضوع خلال المؤتمر الصحفي اليومي: "هذا جزء من سبب معارضتنا للخطوة الفلسطينية المتعلقة بمحكمة العدل الدولية، مع العلم أنها من المحتمل أن تؤدي فقط إلى تفاقم التوترات. نعتقد أن [الجهد الفلسطيني في الأمم المتحدة] كان له نتائج عكسية، وفقط أبعد الأطراف عن

هدف حل الدولتين المتفاوض عليه." وأضاف أن مسؤولي إدارة بايدن يناقشون القضية مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على انفراد.

وتضمنت العقوبات التي أقرها مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي يوم الجمعة الماضي مصادرة بعض عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى ضحايا الهجمات الفلسطينية الإسرائيليين؛ مصادرة بعض الإيرادات للتعويض عن المدفوعات التي تقدمها السلطة الفلسطينية لمنفذي الهجمات والأسرى الأمنيين وعائلاتهم؛ تجميد البناء الفلسطيني في معظم أنحاء الضفة الغربية؛ وإلغاء تصاريح السفر لكبار المسؤولين الفلسطينيين.

وحذر رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية في مقابلة نادرة مع صحيفة "هآرتس" اليومية صدرت يوم الاثنين من أن العقوبات قد تؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية. كما ادعى أن إسرائيل تستفيد من الصراع من خلال فرض عمولة شهرية قدرها 30 مليون شيكل (8.6 مليون دولار) يتم خصمها من مدفوعات الخدمات المختلفة المقدمة للسلطة الفلسطينية.

ويمثل تصويت مجلس الوزراء الأمني تحولًا عن سياسة الحكومة السابقة، التي سعت من عدة نواحٍ إلى تعزيز السلطة الفلسطينية، خشية أن يؤدي انهيارها إلى تعزيز القوى الفلسطينية الأكثر تطرفاً، مثل حماس. في الوقت نفسه، رفض رئيسا الوزراء نفتالي بينيت ويائير لبيد اللقاء مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ناهيك عن إجراء مفاوضات معه من أجل حل الدولتين.

وقام نتنياهو، الذي يتباهى منذ فترة طويلة بجهوده لعزل السلطة الفلسطينية، بتشكيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، والمكونة من العديد من المشرعين الذين يدعمون حل السلطة الفلسطينية ويعتبرونها هيئة تحرض على الإرهاب. وهم لا يشاركون جهاز الدفاع وجهة النظر التي تؤكد على أهمية التعاون الأمني الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية ودفعت الحكومات المتعاقبة لمنع حلها. وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش الأحد إنه "غير معني" في استمرار وجود السلطة الفلسطينية.

ومن المرجح أن تكون المواقف المتشددة مصدر توتر في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة، بالنظر إلى دعم الأخيرة لتحسين العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. كما تشعر إدارة بايدن بالقلق إزاء خطط الحكومة الجديدة لتوسيع الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية من خلال بناء المزيد من المستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، وخنق التوسع الفلسطيني في المنطقة – C التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية، وحيث تحظى إسرائيل بسيطرة أمنية ومدنية بموجب اتفاقيات

أوسلو. وجاء القرار الإسرائيلي لفرض العقوبات بعد أسبوع تقريبًا من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تبني قرار يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي قانوني يحدد ما إذا كان "الاحتلال" الإسرائيلي للفلسطينيين دائمًا، ويوصي بالخطوات التي يجب اتخاذها إذا كان الأمر كذلك.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بينما يواصل نتنياهو دعمه للإصلاح القضائي، غانتس يحث الجمهور على "جعل البلاد تهتز"

رئيس حزب "الوحدة الوطنية" يقول إن إسرائيل في طريقها إلى "حرب أهلية"؛ نتنياهو ينتقد تصريحاته ويعتبرها "دعوة إلى الفتنة من داخل الكنيست"

بقلم كاري كيلر-لين

مع مواصلة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الإثنين دفاعه عن الاصلاح القضائي الشامل الذي يقوده حزبه "الليكود" باعتباره خطوة ضرورية تحظى بدعم الجمهور لإعادة التوازن إلى السلطتين السياسية والقضائية، دعت شخصيات بارزة في المعارضة الإسرائيليين إلى الخروج إلى الشوارع لمحاربة ما وصفوه تدميرا للديمقراطية.
وقال نتنياهو: "ما نحاول القيام به هو إعادة إسرائيل إلى التوازن الصحيح بين السلطتين السياسية والقضائية"، مدعيا أن إصلاحات حكومته ستقسم سلطات إسرائيل بطريقة مماثلة لتلك الموجودة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وقال إن الخطة متعددة النقاط لزيادة السلطة السياسية على القضاء "لا تقضي على الديمقراطية" بل "تعيد تأهيلها." متحدثا في بداية الاجتماع الأسبوعي لحزب "الليكود" في الكنيست، أضاف نتنياهو: "حصلنا على تفويض واضح من الجمهور" لتنفيذ خطط عاينها إئتلافه خلال الانتخابات، بما في ذلك الإصلاح القضائي. "نحن لا نخشى الحملة الإعلامية أحادية الجانب ضدنا."

لكن بيني غانتس، الذي يقود حزب "الوحدة الوطنية" من يمين الوسط المعارض، قال خلال اجتماع حزبه أن خطة الحكومة للإصلاح القضائي ستؤدي إلى "حرب أهلية"، وحث الجمهور على النزول إلى الشوارع بشكل قانوني، وأضاف: "حان الوقت للخروج بأعداد كبيرة والتظاهر؛ حان الوقت لجعل البلد تهتز."

وفي تصريحات مماثلة للانتقادات الشديدة التي وجهها غانتس لخطة الإصلاح الشاملة التي تدفع بها الحكومة لجهاز القضاء، حذر زعيم المعارضة يائير لبيد من أن "هذا تغيير متطرف للنظام" وأن الإصلاحات "تقضي

على الديمقراطية". وتعهد لبيد، الذي تحدث في مستهل اجتماع حزب "يش عتيد" الوسطي الذي ينتمي إليه يوم الإثنين، بمواصلة محاربة الخطة في الشوارع فيما وصفه بـ"حرب على بلدنا."

يوم الاربعاء الماضي، كشف حليف نتنياهو، وزير العدل ياريف ليفين، النقاب عما قال إنها المرحلة الأولى من خطة الإصلاح العميقة التي تعتزم الحكومة الدفع بها، والتي تشمل إنشاء آلية تجاوز تسمح للكنيست بإعادة سن قوانين أبطلتها المحكمة، ووضع سيطرة سياسية على التعيينات القضائية، وإلغاء صلاحية المحكمة في مناقشة "معقولية" قرارات الحكومة، وتقييد استقلالية المستشارين القانونيين للحكومة.

مع وجود أغلبية من 64 من نواب الكنيست البالغ عددهم 120 نائبا في ائتلافهما اليميني-الديني، تعهد نتنياهو ووزير العدل ليفين وشركاؤهما في الائتلاف بالمضي قدما في أجندتهم الإصلاحية على الرغم من تدفق الانتقادات من النائبة العامة وقضاة المحكمة العليا السابقين وسياسيين معارضين، الذين حذروا جميعهم من أن التغييرات ستضر بالديمقراطية وتعرض الحريات المدنية للخطر.

وقال غانتس في تصريحات وجهها للحكومة: "إذا واصلتم السير في هذا الطريق، فستكونون مسؤولين عن حرب أهلية في المجتمع الإسرائيلي"، وأضاف وزير الدفاع السابق أن خطة الإصلاح القضائي "سيكون لها تأثير قاتل على الأمن القومي – سواء من حيث صمود المواطنين في جميع شرائح المجتمع، ومن حيث قدرة محكمة العدل العليا والنظام القانوني على أن يكونا قبة حديدية قانونية في مواجهة العالم."

في إشارة إلى مخاوف من أن رغبة نتنياهو في إنهاء محاكمته الجارية بشأن الفساد هي التي دفعت حزبه الليكود إلى السعي إلى الإصلاح القضائي، حذر غانتس من أن مثل هذه التحركات ستجعل البلاد "متعثرة ديمقراطيا." وأضاف في مناشدة شخصية لنتنياهو: "إذا كنت تظن أنك تتعرض لظلم قانوني، فأنت لا تقوم بتصحيحه بظلم لدولة إسرائيل وللمجتمع الإسرائيلي. هذا عمل غير وطني وغير صهيوني." وقال غانتس أنه ينبغي على "اليمينيين الليبراليين الذين يحبون الدولة" أن يكونوا "أول من يخرج ويحتج" على ما يؤمنون به – "ليس ضد نتنياهو أو ضد الحكومة، ولكن ضد هدم الديمقراطية وضد هذه الخطوة الجامحة والمدمرة."

ردا على غانتس، اتهم نتنياهو شريكه السياسي السابق بـ"زرع بذور الكارثة" من خلال عدم إدانة المحتجين الذين يقارنون حكومة نتنياهو بالنازيين. وشوهد نتنياهو وهو يقول خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، في مقطع فيديو نشره المتحدث باسم الليكود، "سمعت ما قاله عضو الكنيست غانتس وعلى أن أقول إنني مصدوم"، معتبرا تصريحات غانتس "دعوة إلى الفتنة من داخل الكنيست.." وأضاف نتنياهو: "عندما لا يدين

أحد مقارنة وزير العدل بالنازيين وحكومة إسرائيل بالرايخ الثالث، فإنه يزرع بذور الكارثة، وأنا أدعوك يا بيني غانتس إلى سحب كلامك على الفور."

تضمنت مظاهرة احتجاجية كبيرة في تل أبيب مساء السبت ضد برنامج الحكومة للإصلاح القضائي لافتات تقارن الحكومة ووزير العدل بالنازيين، وهو سلوك لم يدينه غانتس علنا بعد؛ كما هاجم حليف نتنياهو ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، سياسيي المعارضة الذين اتهموا معسكره بإثارة حرب أهلية، مؤكدا أن خطة الحكومة للإصلاح القضائي تهدف إلى "تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية" واستعادة ثقة الجمهور في المحاكم.

وفي حديثه بعد دقائق من تحذير غانتس من أن خطة الإصلاح القضائي التي تم طرحها الأسبوع الماضي ستدفع المجتمع الإسرائيلي إلى حافة الهاوية، قال سموتريتش: "إنه لمن المؤسف أن تأتي الكلمات القاسية والتهديدات بالحرب الأهلية من أعلى المستويات." متحدثا في مستهل اجتماع كتلة حزبه "الصهيونية الدينية" في الكنيست، حض سموتريتش "الجميع على وقف الخطاب الناري والتحريضي في الحال." وأضاف: "منذ زمن سحيق، آنذاك والآن، كان المعسكر القومي يقول لا للحرب الأهلية."

يعد عضو الكنيست سيمحا روتمان من "الصهيونية الدينية"، رئيس لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست، من الشخصيات الرئيسية في الائتلاف الحاكم التي تدفع بخطة الإصلاح القضائي التي يقودها ليفين.

معيدا التأكيد على تصريحات سابقة له في هذا الشأن، قال لبيد إن حزمة الإصلاح القضائية "هي تغيير متطرف للنظام، وتلغي وثيقة الاستقلال، وتعزل إسرائيل عن أسرة الأمم الليبرالية." وأضاف زعيم المعارضة أن "الدولة التي يمكن للحكومة فيها أن تفعل فيها أي شيء ليست دولة ديمقراطية... الحكومة التي تلغي، في صباح أحد الأيام، جميع الضوابط والموازين الموجودة على السلطة ليست ديمقراطية."

مهاجما خطة الحكومة لمنح السياسيين السيطرة النهائية على تعيين القضاة، حذر عضو الكنيست عن حزب "الوحدة الوطنية" ووزير العدل السابق، غدعون ساعر، من أن "الدوافع الخفية والاعتبارات السياسية" ستحدد الآن هوية القضاة الإسرائيليين. وأضاف: "سيعرف كل قاض لمن يدين وسيعرف كل متقاضي أمامه أيضا من الدائن. هذه طريقة مؤكدة لإفساد نظامنا القضائي."

كوزير للعدل، زاد ساعر من شفافية اللجنة من خلال جعل جلسات استماع لجنة اختيار القضاة علنية. في السابق، بصفته عضوا في الكنيست عن حزب "الليكود"، وازن في صلاحية تعيين القضاة بين السياسيين والممثلين المختصين. وقال ساعر أيضا إن بند التجاوز الذي يسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة العليا – وهو مركب محوري في خطة الإصلاح القضائي للحكومة – يجب أن يتطلب "أغلبية خاصة"، لكنه لم يحدد عددا محددا.

متبعا خطا مشابها لزعيم حزبه غانتس، الذي رفضت الحكومة اقتراحه لتشكيل حزمة إصلاح قضائي جامعة للأحزاب، أضاف ساعر، أنه "من الممكن بالتأكيد تنظيم العلاقة بين السلطات" من خلال قانون الأساس الذي يقوم عليه القضاء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: واشنطن: المؤسسات الإسرائيلية المستقلة ضرورية وسط خطط الإصلاح القضائي

يبدو أن وزارة الخارجية تلمح إلى أن خطة حكومة نتنياهو المعلنة مؤخرًا قد تهدد "الديمقراطية المزدهرة" في البلاد

بقلم جيكوب ماغيد

بدا أن إدارة بايدن وجهت خلال عطلة نهاية الأسبوع انتقادات للإصلاح المخطط له للنظام القانوني الإسرائيلي الذي أعلنته مؤخرا حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. بشكل عام، تعتبر المؤسسات المستقلة في إسرائيل ضرورية لدعم الديمقراطية المزدهرة في البلاد، وقيمنا الديمقراطية المشتركة هي في صميم علاقتنا الثنائية"، ورد في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية تم توزيعه على المراسلين الذين طلبوا التعليق على المسألة.

في الأسبوع الماضي، قال مسؤولان أمريكيان لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن إدارة بايدن لا تخطط حاليا للضغط على نتنياهو ضد تنفيذ الإصلاحات التي أعلنها وزير العدل ياريف ليفين. وينص الإصلاح على فرض قيود شديدة على قدرة المحكمة العليا على إلغاء قوانين وقرارات حكومية؛ تمرير "بند تجاوز" يسمح للكنيست بإعادة تشريع مثل هذه القوانين؛ منح الحكومة السيطرة على اختيار القضاة؛ منع المحكمة من استخدام اختبار "المعقولية" للحكم على التشريعات والقرارات الحكومية؛ والسماح للوزراء بتعيين مستشاريهم القانونيين، بدلا من تعيين مستشارين يعملون تحت إشراف وزارة العدل.

وقال أحد المسؤولين الأمريكيين لتايمز أوف إسرائيل: "لن نتطرق إلى قضايا داخلية هناك"، مع الاعتراف بأن الإصلاحات المخطط لها يمكن أن يكون لها تداعيات هائلة، نظرا إلى أن محكمة العدل العليا، التي تسعى الحكومة الجديدة الى تقييد سلطاتها، تعلق على سلوك إسرائيل فيما يتعلق بالفلسطينيين بشكل منتظم. كما أقر المسؤول بأن هذا النهج يمكن أن يتغير عندما يتم الكشف عن مزيد من التفاصيل حول الإصلاحات القانونية، لكنه قال أنه في الوقت الحالي، توفر الإدارة انتقاداتها للقضايا التي تتعلق بشكل مباشر بجهودها للحفاظ على آفاق حل الدولتين والحفاظ على الهدوء في القدس.

وأكد مسؤول أمريكي ثان هذا النهج، لكنه امتنع عن الإدلاء بمزيد من التعليقات. وتكهن مصدر مطلع على الأمر بأن الإدارة قد تقدم دعما مبهما لأهمية وجود سلطة قضائية قوية إذا طلب الصحفيون من الولايات المتحدة التعليق على الأمر، لكن السياسة لن تمتد إلى أبعد من ذلك. ويبدو أن البيان العام لوزارة الخارجية يؤكد هذه التكهنات.

ويواجه مسؤولو بايدن تحديات في تحديد طريقة التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتي تعد الأكثر يمينية في تاريخ البلاد ويبدو أنها تتعارض بشكل صارخ مع جهودهم للحفاظ على احتمالات حل الدولتين، في ضوء رغبة الائتلاف في توسيع الوجود اليهودي بشكل ملحوظ في الضفة الغربية.

ومن المقرر أن يزور مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان إسرائيل الأسبوع المقبل لعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في حكومة نتنياهو من أجل الحصول على فهم أفضل لخطط القدس المستقبلية. وقال سوليفان لإذاعة NPR يوم الجمعة إن "أول ما أنوي توصيله [خلال الزيارة] هو حقيقة أن الولايات المتحدة ملتزمة تمامًا بأمن إسرائيل، وهذا لن يتغير. الرئيس بايدن مؤيدا أساسيا وثابتا لدولة إسرائيل منذ بداية مسيرته في الخدمة العامة."

"ثانيا، سنتحدث عن التحديات والفرص في منطقة الشرق الأوسط. هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك التهديد الذي تشكله إيران. من ناحية أخرى، هناك فرص حقيقية، بما في ذلك ما رأيناه في تعزيز التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية. نريد اغتنام هذه الفرص لتعزيز الاندماج بين إسرائيل وجيرانها"، قال سوليفان. وأضاف أن إدارة بايدن "ستستمر في دعم حل الدولتين، وسنعارض السياسات والممارسات التي تقوض آفاق حل الدولتين أو التي تتعارض بشدة مع الوضع التاريخي الراهن في القدس. وسأكون واضحا ومباشرا بشأن هذه النقاط."

وقال مسؤول مطلع على الأمر لتايمز أوف إسرائيل الأسبوع الماضي إن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين قد يلحق زيارة سوليفان برحلة خاصة به إلى إسرائيل الشهر المقبل، والتي يمكن أن تضع الأساس لزيارة لاحقة لنتنياهو لواشنطن.

وذكر موقع "والا" الإخباري أن وزير المخابرات رون ديرمر وصل إلى واشنطن يوم الاثنين لعقد اجتماعات مع البيت الأبيض ومسؤولي وزارة الخارجية. وورد أن ديرمر، وهو أحد أقرب المقربين لنتنياهو وعمل سابقا كسفير لإسرائيل لدى الولايات المتحدة، قد تم اختياره الرجل المسؤول في الحكومة بما يخص إدارة بايدن. ومن المتوقع أن يتباحث المساعي النووية الإيرانية وسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين والجهود المبذولة لتوسيع اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط.

* * *

يديعوت أحرونوت: غانتس يحذر نتنياهو: "إذا واصلت على هذا الطريق فستكون أنت المسؤول عن الحرب الأهلية القادمة"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

حذر رئيس ما يسمى معسكر الدولة في كيان العدو بيني غانتس رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من مغبة الطريق التي اختارها أثناء تشكيل ائتلافه اليميني المتطرف وتأثيرها على مستقبل الكيان والمجتمع "الإسرائيلي". وحمل غانتس – خلال حديثه في اجتماع حزبه – نتنياهو مسؤولية الحرب الداخلية التي بدأت تتغلغل داخل الكيان، قائلا: "إذا واصلت الطريق الذي تسير فيه، فإن مسؤولية الحرب الأهلية التي تتغلغل في المجتمع الإسرائيلي ستلقى على عاتقك". وأضاف: "أقول بأوضح طريقة، لقد اخترت العار، وسوف نختار الكفاح العادل".

وتحدث غانتس عن ما سماه إصلاح نظام العدالة، موجها خطابه لنتنياهو قائلا: "إذا كنت تعتقد أن ظلمًا قانونيًا قد وقع عليك، فلا تصححه بظلم للدولة والمجتمع، هذا عمل مناهض للوطنية والصهيونية". وقال غانتس لنتنياهو إن "الخطة التي تقودها وتعمل على تمكينها ستضر بشكل خطير بالأمن القومي وشعور المواطنين بالحصانة من جميع أنحاء المجتمع، وتؤثر سلبا على قدرة المحكمة العليا والنظام القانوني على أن يكون قبة حديدية قانونية في مواجهة العالم كما حصل في عملية الرصاص المصبوب، وفي مرمرة، وطوال السنوات الماضية في العمليات والحروب عندما كان نظام العدالة قبتنا الحديدية القانونية".

* * *

هآرتس: أدوات تجسس "إسرائيلية" في بنغلاديش التي لا تعترف بالكيان

قدمت مجموعة من الشركات التي يديرها مسؤول تنفيذي خدم في السابق في شعبة "الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية" (أمان) – أدوات المراقبة والقرصنة للأجهزة المحمولة إلى بنغلاديش على الرغم من الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان في تلك البلاد، ولعبت قبرص دور الوسيط في هذه الصفقات.

وكشف تحقيق صحيفة "هآرتس"، الذي يستند إلى وثائق رسمية لحكومة بنغلاديش وسجلات تصدير دولية، عن ثلاث "شركات إسرائيلية" أخرى باعت أنظمة مراقبة متطورة إلى بنغلاديش. وتم بيع المعدات المخصصة لاعتراض الاتصالات والتزود بالإنترنت والهاتف المحمول، إلى "المركز الوطني لرصد الاتصالات(NTMC) "، وهو وحدة تابعة لوزارة الداخلية في بنغلاديش، وهي المسؤولة عن مراقبة حركة المرور على الإنترنت والشبكات الاجتماعية في البلاد، من أجل تتبع الإنترنت، والرقابة والتنصت على المواطنين البنغلاديشيين. بنغلاديش لا تعترف بـ"إسرائيل"، ولا توجد علاقات دبلوماسية بينهما. وحتى العام الماضي، كان كل جواز سفر بنغلاديشي يحتوي على نقش "صالح لأي دولة في العالم باستثناء إسرائيل."

كشفت شركة WiSpear عن نظامSpearHead ، يتضمن سيارة مزودة بأنظمة تجسس وبرامج لتحديد مواقع الهواتف المحمولة، لاستخراج المعلومات من الهاتف المحمول – عبر الشبكات الخلوية وشبكات – Wi-Fi بما في ذلك المعلومات المشفرة مثل مراسلات WhatsApp ومحادثات Facebook وقوائم جهات الاتصال وسجلات المكالمات والرسائل النصية من أي هاتف ذكي داخل دائرة نصف قطرها نصف كيلومتر، وسارعت بنغلاديش للحصول على هذه التقنية إضافة إلى أجهزة أخرى.

قائمة مبيعات "أنظمة التجسس الإسرائيلية" لحكومة بنغلاديش:

- باسيتورا :(Passitora) سيارة تجسس قيمتها 6 ملايين دولار.
- "فلرسيس": نظام لاعتراض اتصالاتWi-Fi مقابل 3 ملايين دولار.
- " :U-TX Technologiesمعلومات الشبكة" وأنظمة التتبع الخلوي مقابل مليونين ونصف المليون دولار.
- :Corelco-Techمعدات تتبع الهواتف المحمولة مقابل 1.6 مليون دولار.

* * *

هآرتس: بهدف كسر مراكز القوة للأسرى : خطة "إسرائيلية" لتوزيع نحو 2000 أسير بين السجون خشية تصاعد الاحتجاجات

كشفت صحيفة هآرتس امس الإثنين عن خطة لإدارة السجون "الإسرائيلية" تعتزم من خلالها توزيع نحو 2000 أسير على مختلف السجون خلال الأسابيع المقبلة. وقالت الصحيفة إن وزير الأمن القومي أعطى مباركته للخطة، وكجزء من هذه الخطوة، تم أيضًا نقل مروان البرغوثي إلى سجن نفحة مع عشرات السجناء الآخرين المحكومين بالمؤبدات. وفي التفاصيل قالت هآرتس إن إدارة السجون الإسرائيلية ستوزع نحو 2000 أسير على مختلف السجون خلال الأسابيع المقبلة، بينهم قادة الأسرى، محذرة الأسرى من القيام بأعمال احتجاجية بعد هذه الخطوة.

وبحسب عدة مصادر في الإدارة، فإن الأسير القائد مروان البرغوثي نقل اليوم (الإثنين) من سجن هداريم إلى سجن نفحة إلى جانب نحو 70 أسيرا آخر، وفي الأسبوع الماضي عرضت مفوضة السجون كاتي بيري الخطة على وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الذي أيد هذه الخطوة.

وكجزء من الخطة، سيتم تفريق الأسرى في الأقسام الجديدة التي تم بناؤها في سجن نفحة، وسجن عوفر، وكذلك في سجن جلبوع الذي تم تجديده وتدعيم الجزء السفلي منه بالخرسانة. وهدف هذه الخطة – حسب إدارة السجون – هو كسر مراكز القوة للأسرى. وتزعم المصادر الأمنية لهآرتس أنه تم تفريق الأسرى لسببين، أحدهما الامتثال لحكم المحكمة العليا لعام 2017، والذي نص على وجوب زيادة المساحة المخصصة لكل سجين، والتي تبلغ حالياً أقل من ثلاثة أمتار مربعة للفرد في بعض الأقسام، والسبب الثاني هو تقسيم الأسرى بين السجون المختلفة في إطار تعلم الدروس، من هروب الأسرى من سجن جلبوع عام 2021. ويقدر الشاباك أن نقل الأسرى قد يتسبب في أعمال غضب واحتجاج داخل السجون.

من الجدير ذكره أنه تم تفريق الأسرى بعد فترة وجيزة من تولي بن غفير مهام منصبه، إذ تعد إحدى خططه الرئيسية جعل ظروف سجن الأسرى الفلسطينيين أسوأ.

* * *

توقعات بهدم الخان الأحمر قريبا لتنفيذ مشروع E1 الاستيطاني

توقع موقع مكور ريشون اليميني أمس الإثنين بأن حكومة نتنياهو ستقدم على هدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية في القدس خلال الفترة القريبة القادمة. وقد جاء قرار محكمة العدو العليا بناء على طلب من منظمة ريجافيم الاستيطانية والتي يرأسها رئيس حزب الصهيونية الدينية ووزير المالية في حكومة نتنياهو

الحالية سموتريتش. ويمهد الهدم لسرعة تنفيذ مشروع فصل الضفة إلى قسمين واستكمال فصل القدس عن الضفة نهائيا بما يسمى "E1". ولم يتبق على الموعد النهائي الذي حددته محكمة العدو العليا إلا أسبوعان ونصف الأسبوع لهدم قرية الخان الأحمر أو شرح سبب عدم الهدم.

وأصدرت محكمة العدو في 29 أيلول/سبتمبر الماضي، أمرًا مشروطًا يطالب رئيس وزراء العدو ووزير جيشه في حينه غانتس بالحضور للمحكمة وشرح سبب عدم تحركهما لتنفيذ أوامر الهدم الصادرة منذ عامين بحق القرية الفلسطينية "الخان الأحمر" وأعطتهما فترة زمنية إضافية لتنفيذ القرار تنتهي في فبراير القادم. وفي أيار/مايو 2018 قرر كيان العدو هدم قرية الخان الأحمر في محافظة القدس، التي تقع على الطريق السريع "1" شرق مدينة القدس، وبالقرب من مستوطنتي معاليه أدوميم وكفار أدوميم وتهجير سكانها، لكنه فشل بسبب الصمود الأسطوري لهم، وأيضا بسبب صدور قرار من الجنائية الدولية، والذي حذر الحكومة "الإسرائيلية" من القيام بتهجير أو هدم القرية في المنطقة التي تسمى (E1)، واعتبر ذلك جريمة حرب.

* * *

هآرتس: لماذا انقسم المتظاهرون في ميدان تل أبيب رغم وحدة الهدف؟

ترجمة: صحيفة القدس العربي

السبت جرى الاحتجاج الأول ضد الحكومة الجديدة، القومية المتطرفة والكهانية. فقد احتشد آلاف المتظاهرين مساء في ميدان هبيما في تل أبيب، لكن بدلاً من السير معاً إلى ساحة متحف تل أبيب للمهرجان الذي خطط له هناك، انفصل المتظاهرون إلى مسيرتي احتجاج: واحدة لـ "نقف معاً"، بقيادة النواب أيمن عودة، ونوعاما لزيني، وعوفر كسيف والنائب السابق موسيه راز، ومنظمات عديدة من المجتمع المدني وبينها "جمعية حقوق الإنسان"، و"نحطم الصمت"، و"لجنة التوجيه العليا لعرب النقب". أما المسيرة الثانية فكانت مسيرة مشاعل بقيادة أعضاء منظمات الاحتجاج ضد بنيامين نتنياهو.

لم يكن هذا الانقسام مفاجئاً؛ فهذا هو الانقسام إياه، الذي يقضم في معسكر الوسط – اليسار. بدت نتائجه واضحة في الانتخابات: رفضت ميراف ميخائيلي الاتحاد مع "ميرتس" فأبقته خارج الكنيست، وانقسمت "القائمة المشتركة" حول مسألة التوصية بيئير لبيد، أما معسكر لبيد فوجد صعوبة في إبداء استعداد علني للتعاون مع أحزاب عربية باستثناء "الموحدة."

يتوزع المحتجون إلى قسمين: من جهة، يسار فخور بالإعلان عن نفسه كيسار، ويرفع علم المساواة المدنية والتعاون اليهودي الفلسطيني. هذا المعسكر الذي يتشكل من يهود وعرب، لا يخاف من رفع علم فلسطين ويرى في الكفاح ضد الاحتلال حجر أساس للكفاح في سبيل الديمقراطية.

أما المعسكر الثاني فهو "معسكر فقط لا بيبي"، بعضهم يخافون من أن يشخصوا مع اليسار، أو مع الكفاح ضد الاحتلال، ويمتنعون عن رفع أعلام فلسطين في المظاهرة، أو من ناطقين كأيمن عودة، ممن يرون الكفاح ضد نتنياهو وضد الإصلاح القضائي الذي يقوده وزير العدل ياريف لفين كفاحاً ثانوياً على الكفاح ضد الاحتلال أو غير المتعلق بالمساواة المدنية بين اليهود والعرب.

أعضاء معسكر "فقط لا بيبي" لا يحتاجون لرفع أعلام فلسطين، لكن من واجبهم أن يستوعبوا بأن المس بالديمقراطية والفصل بين السلطات هو مس بالأقليات، وعلى رأسها الأقلية العربية. سيكون هؤلاء المتضررون الأوائل والأساسيين لكل مسيرة مناهضة للديمقراطية تقع في الدولة. لهذا السبب فإن فكرة الإقصاء عن الاحتجاج العرب، أو العلم الفلسطيني – رمز الكفاح لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل – مغلوطة من أساسها. لا ديمقراطية مع احتلال خالد وبلا مساواة، لا احتجاج بلا يسار ولا يسار بلا عرب.

في الوقت الذي ينشغل فيه الوسط – اليسار بجدالات داخلية، ينتصر اليمين، وينبت الاحتجاج من تحت، وستصفيه كل محاولة لهندسته من خلال الانشقاقات والمقاطعات. ثمة أسباب عديدة للاعتراض على حكومة نتنياهو. كلها جيدة.

* * *

هآرتس: بن غفير بعد تعليماته حظر رفع أعلام فلسطين: سنحقق مع المتقاعسين في تطبيق الأمر

بقلم يهوشع بر اينر

المفتش العام للشرطة، كوبي شبتاي، أمر ضباط الشرطة بتطبيق حظر رفع أعلام فلسطين في الأماكن العامة. هذا بعد أن تم إعطاؤه تعليمات بفعل ذلك من قبل وزير الأمن القومي، ايتمار بن غفير. تعليمات الوزير للمفتش العام للشرطة أعطيت على خلفية احتفالات تحرير السجين الأمني كريم يونس في نهاية الأسبوع الماضي في عارة والتي رفعت خلالها أعلام فلسطين. خلال ذلك، أعلن مكتب بن غفير بأن الوزير قد أمر المفتش العام للشرطة بإجراء تحقيق داخلي يتم فيه فحص لماذا تم تطبيق تعليمات منع احتفالات التحرير في عارة بشكل جزئي من قبل رجال الشرطة. طلب بن غفير أن يتم عرض التحقيق عليه "للتأكد من أن مثل هذه الأحداث لن تتكرر في المستقبل".

صلاحية حظر رفع الأعلام هي للمفتش العام للشرطة استناداً إلى أمر الشرطة الذي بحسبه هو مخول بفعل ذلك ما دام العلم المحظور "رمزاً يوجد فيه ما يمكن أن يثير الإخلال بالسلامة العامة". مع ذلك، بقي هذا القرار حتى الآن لاعتبارات وتقدير قادة الألوية في الشرطة. إضافة إلى ذلك، وطبقاً لتوجيهات المستشار

القانوني بهذا الشأن من العام 2006 والعام 2014 فإن الشرطة تطبق هذا البند فقط عندما تكون "احتمالية عالية لخرق السلامة العامة بشكل كبير".

إبقاء التقدير في هذا الشأن بيد قادة الألوية خلق اختلافات في تطبيق الحظر بين المناطق المختلفة. مثلاً، تعمل الشرطة في لواء القدس على رفع أعلام فلسطين في المظاهرات. في المقابل، في لواء تل أبيب الشرطة تسمح برفع الأعلام وهكذا كان أيضاً في المظاهرة التي جرت في المدينة ضد الحكومة.

في العام 2021 دعا وزير الأمن الداخلي السابق، عومر بارليف، إلى تقييد مصادرة أعلام م.ت.ف من المتظاهرات بحالات استثنائية فقط، الحالات التي يكون فيها خطر فوري يهدد سلامة الجمهور. كتب بارليف هذه الأمور لشبتاي على خلفية العادة التي ترسخت في منطقة القدس بمصادرة الأعلام. في كانون الأول الماضي، رفضت المحكمة العليا التماساً قدمته جمعية حقوق المواطن ضد عادة الشرطة مصادرة الأعلام في المظاهرات التي جرت في حي الشيخ جراح في القدس، وقررت بأن الشرطة تعمل حسب القانون. مع ذلك، تجنبت النيابة العامة التقديم للمحاكمة بسبب رفع الأعلام الفلسطينية.

أعطي توجيه بن غفير للمفتش العام للشرطة في محادثة بينهما في الأسبوع الماضي. فقد طلب تطبيق الحظر على رفع الأعلام الفلسطينية بشكل شامل، مع التأكيد على الأحداث في عارة بمناسبة إطلاق سراح يونس. في نهاية الأسبوع، أوقفت الشرطة الاحتفالات في عارة عدة مرات عقب حالات تم فيها رفع الأعلام الفلسطينية. رفعت الأعلام في الخيمة المقامة في المكان وألقيت خطابات بمناسبة التحرر، وعقب ذلك توجهت الشرطة للنيابة العامة من أجل فتح تحقيق للاشتباه بالتحريض ومخالفة لقانون الإرهاب. حسب مصدر في الشرطة، فإن النيابة العامة اعتبرت أن الحديث لا يدور عن مخالفة للقانون.

في وقت سابق من اليوم نفسه، أبلغ بن غفير رئيس الكنيست أمير أوحانا، بأنه من الآن فصاعداً يسمح لعضو كنيست واحد فقط من كل قائمة بزيارة السجناء الأمنيين، كما كان متبعاً في السابق. تم تغيير هذا الإجراء في فترة ولاية بارليف لهذا المنصب، الذي سمح لعدد من أعضاء الكنيست من نفس القائمة بزيارة السجناء.

"لقد حان الوقت لوقف القيام بنزهة التدليل للمخربين. لن أسمح بزيارات تأييد وتحريض على الإرهاب في فترة ولايتي"، كتب بن غفير لأمير اوحانا.

جاء الرد من الشرطة: "لأسباب واضحة، لن نفصل خلفية هذه المشاورات وغيرها. أي نشر حول ذلك سيكون من مسؤولية الناشر فقط. في الحقيقة، تعمل الشرطة بحسب القانون وتوجيهات المستشار القانوني للحكومة، أي أن مسألة صلاحية رفع الأعلام تتعلق بمسألة جوهر العلم وظروف رفعه والأعمال المرافقة له، حيث إن كل هذه ترسخ الخوف على سلامة الجمهور، إلى جانب مسألة وجود مخالفة جنائية مثل دعم

المنظمات الإرهابية. بعد فحص الأمور، يتم اتخاذ قرار فيما يتعلق بنشاطات الشرطة في الحادثة ذات الصلة، وأحياناً مع التشاور مع جهات أمنية أخرى".

من مكتب الوزير بن غفير جاء الرد: "للأسف، صحيفة "هآرتس" فشلت مرة أخرى في مرحلة الحقائق. تعليمات الوزير تتفق مع رأي المستشار القانوني وقرار المحكمة العليا. أعطى الوزير تعليمات لرفع أعلام م.ت.ف في الحالة التي يكون فيها خوف بأن يؤدي رفعها إلى خرق خطير لسلامة الجمهور، وعندما تثير هذه الأعلام خوفاً حقيقياً لتنفيذ مخالفة لقانون الإرهاب. لم توقف الشرطة مشبوهين ولم تنزل معظم الأعلام، وأعطى وزير الأمن القومي تعليمات لفتح تحقيق في هذا الشأن".

* * *

إسرائيل اليوم: رداً على "لاهاي".. إسرائيل لأبو مازن: الكرة في ملعبك

بقلم دانا بن شمعون وماتي توخفيلد

السلطة الفلسطينية قلقة من إجراءات العقاب التي أعلنت عنها إسرائيل ضدها، وتحذر من أن يؤدي تنفيذها إلى مواجهة بين الطرفين. روت مصادر فلسطينية لـ "إسرائيل اليوم" عن غضب السلطة على سلسلة الإجراءات التي أقرها الكابينت والتي ستؤدي إلى حسم رواتب المخربين من أموال الضرائب، التي تجبيها إسرائيل عن السلطة، ونقل 130 مليون شيكل من أموال السلطة إلى عائلات ضحايا الإرهاب الذين قتلوا في العمليات.

في الجانب العربي يقولون إن سلسلة الإجراءات التي أقرت هي ضربة للاقتصاد الفلسطيني، وأن الجمهور سيبالي نحوها في ضوء غلاء المعيشة. الموظفون العموميون في السلطة الفلسطينية ورجال جهاز الأمن يتلقون في السنة الأخيرة 80 في المئة من رواتبهم. المعلمون وغيرهم من القطاعات في اتحادات العاملين هددوا مؤخراً بالخروج إلى احتجاج على عدم تعديل رواتبهم، وقد تخرج هذه التهديدات من القوة إلى الفعل كلما احتدمت الأزمة الاقتصادية في مناطق السلطة.

"تشدد إسرائيل سلوكها وتتخذ إجراءات هدفها ممارسة الضغط على السلطة. لا تعرف قيادة رام الله ما العمل، وكيف من المجدي الرد"، قال مصدر فلسطيني لـ "إسرائيل اليوم". "أبو مازن مصمم على مواصلة الكفاح السياسي – الدبلوماسي – القانوني، ولا نية للتراجع عن هذا المسار. بالتوازي، لا يريد الظهور كمن هو متهم بخلق أزمة، ولهذا لا حماسة في هذه اللحظة للإعلان عن وقف التنسيق الأمني."

"السلطة لا تسارع لاتخاذ قرارات متسرعة، ويبدو أنها تفضل إبقاء هذا للشارع"، شرح مصدر فلسطيني

ضالع في ما يجري. "هذا يعني أنه حتى لو لم يكن هناك بيان من جانب السلطة في موضوع تجميد التنسيق الأمني، سيكون لأبو مازن دافع أقل لإصدار أوامر للأجهزة لتنفيذ أعمال واعتقالات، وهو سيعطي الشارع المجال للتصرف بنفسه.

"في اللحظة التي تتضمن فيها سياسة عقوبات، لماذا يكون للقيادة الفلسطينية رغبة في عمل شيء من أجل حكومة بن غفير – سموتريتش؟ لا ثقة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وهذه أجواء قد تتدحرج إلى أزمة في كل المستويات"، روى المصدر.

أحمد الديك، المستشار السياسي لوزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، الذي سحبت منه بطاقة الشخصية التي هي وسيلة عقاب على توجه القيادة الفلسطينية إلى المحكمة الدولية في لاهاي، ادعى بأن "من حق الشعب الفلسطيني التوجه إلى الأسرة الدولية كي يتلقى الحماية، وما تفعله إسرائيل لن يدفعنا لإيقاف كفاحنا الدبلوماسي."

"الكرة في أيديهم"

يقول جهاز الأمن إنه في يوم الخميس قبل اتخاذ قرار ضد المسؤولين من رام الله، جرى نقاش طرحت فيه إمكانيات الرد الإسرائيلي في ضوء التوجه إلى لاهاي. وعلى حد قولهم، تعدّ إسرائيل "سلة" ردود فعل محتملة لحالة التصعيد، لكنها توضح بأن الإجراءات التالية ستكون أكثر حدة.، "الكرة في هذه اللحظة في أيديهم". إذا واصلوا التوجه إلى محافل دولية أو قرروا إجراءات رد عقب القرارات الإسرائيلية، حتى سيناريو متطرف يعلنون فيه عن وقف التنسيق الأمني، فستشدد إسرائيل ردود أفعالها، وستتصرف بحزم ضد كل فعل يمس بمصالحها

* * *

هآرتس: تركيا تقيد حماس في أراضيها عقب المصالحة مع إسر ائيل.. ماذا عن العاروري؟

بقلم عاموس هرئيل

بدأت المخابرات التركية في تقييد خطوات حماس في أراضيها عقب المصالحة بين إسرائيل وتركيا. لم تستجب أنقرة في الحقيقة لمطلب إسرائيل القديم، وهو طرد جميع أعضاء حماس من أراضيها، لكنها تقيد جهودهم للاستقرار فيها. المنع من العمل غير شامل، لكنه يجبر صالح العاروري، رئيس قيادة حماس في مناطق السلطة التي تعمل من تركيا، على قضاء وقت إضافي على خط تركيا – لبنان. أعضاء آخرون في حماس، أقل حرية في العمل من تركيا.

هذا القرار يضع أمام حماس مشكلة. جهود إشعال الضفة تتم عن بعد، من القطاع ومن قيادات حماس في الخارج. الهيئة الأعلى التي تتولى ذلك هي قيادة الضفة برئاسة العاروري، الذي غادر بيته في رام الله بالتنسيق مع إسرائيل في 2010. القيادة برئاسته تخضع لها قيادة الضفة التي تعمل في القطاع، وبعض الرؤساء فيها هم من محرري صفقة شاليط في 2011، الذين رفضت إسرائيل السماح لهم بالعودة إلى بيوتهم في الضفة. وإذا كانت حماس والجهاد الإسلامي قد صممتا على تجنيد وتشغيل الخلايا الإرهابية الأيديولوجية الخاصة بهم، فالمقاربة الآن أقل تصميماً. المنظمات تبحث عن أشخاص يعملون بشكل مستقل، نشطاء في الضفة يعملون بأنفسهم مقابل الأموال أو السلاح ويركزون على الهدف الرئيسي وهو إشعال المنطقة. يبدو أن الوضع القائم كان مريحاً لحماس. فقد تم الحفاظ على وقف إطلاق النار في القطاع بحرص نسبي، والأموال من قطر تتدفق، و17 ألف عامل من غزة يخرجون للعمل في إسرائيل، وأعمال العنف تقتصر على الضفة وداخل الخط الأخضر بشكل يجعل إسرائيل تواجه السلطة الفلسطينية بدون أن تجر أعمال العنف حماس إلى هذه المواجهة.

الرد الفلسطيني على زيارة وزير الأمن القومي، ايتمار بن غفير، للحرم الأسبوع الماضي كان يتفق بشكل ما مع تقديرات الاستخبارات المسبقة. لم تتوقع هذه التقديرات تصعيداً كبيراً وفورياً، بل مخاطرات عامة أكثر فيما بعد، لذلك فإن رئيس الحكومة نتنياهو لم يمنع هذه الزيارة. وكان في الخلفية موضوع آخر، وهو أن بن غفير تعهد بشكل علني بزيارة الحرم وحصل على إهانة من منتقديه في اليسار بأنه لا ينفذ وعوده. في هذه الظروف، استخدم الضغط على نتنياهو لمصادقته على الزيارة فوافق. وأدى القرار إلى إدانات في أرجاء العالم وتأجيل زيارة نتنياهو للإمارات. والوضع الذي سيواجهه وزير الدفاع الجديد يوآف غالنت، ورئيس الأركان المكلف هرتسي هليفي، في المناطق يصعب وصفه الآن بأنه موجة. الإرهاب من الضفة اشتد في منتصف آذار الماضي، ويميل جهاز الأمن للحديث عن "فترة تغيير" طويلة سيستمر العنف خلالها بشكل كبير نسبي ويصعب تقدير موعد انتهائه. الضعف المتواصل للسلطة، حيث في الخلفية صراع الوراثة على منصب الرئيس محمود عباس، قد يدفع إسرائيل لتنفيذ عملية أوسع في شمال الضفة، لا سيما في منطقة جنين.

في المستوى المهني يرفضون طلبات اليمين بالقيام بعملية على صيغة "الدرع الواقي 2" بذريعة أنه لا حاجة لها. السؤال هو: ألن تغير عودة اليمين إلى الحكم الاعتبارات وطريقة اتخاذ القرارات؟ إلى جانب الارتفاع الحاد في العنف الفلسطيني، ثمة شعور بارتفاع واضح في مظاهر العنف من قبل اليهود في الضفة. العشرون حادثة التي نفذها يهود اعتبرت عمليات، لكن كان هناك أيضاً أكثر من 800 حادثة تضررت منها ممتلكات فلسطينية أو تم فيها تخريب أراض زراعية. بالإضافة إلى استفزاز بن غفير، سيأتي في القريب تحد آخر للنظام القائم في

"المناطق" [الضفة الغربية]، بخطوات الوزير بتسلئيل سموتريتش الذي سيحصل في إطار اتفاق ائتلافي غير مسبوق مع الليكود على المسؤولية عن جهاز منسق أعمال الحكومة في المناطق وعلى الإدارة المدنية في المناطق. لسموتريتش نظرية منظمة وخطة عمل مرتبة، هدفها تحسين وضع المستوطنين وشرعنة "البؤر الاستيطانية غير القانونية" التي أقاموها مع تقييد بناء الفلسطينيين في مناطق "ج".

هذه الخطوات سرعان ما سيكون لها تعبير على الأرض على شكل الاحتكاك المتزايد مع سكان القرى الفلسطينية في الضفة. فرق آخر واضح بين الحكومة السابقة والحكومة الجديدة قد يكون بالصورة التي سيجري فيها الحوار العلني مع السلطة الفلسطينية. أصبح التوتر بين الطرفين واضحاً بعد زيارة بن غفير، وتفاقم في نهاية الأسبوع عندما قرر غالنت سحب تصاريح الدخول إلى إسرائيل من ثلاثة من كبار رجال السلطة، الذين شاركوا في احتفالات إطلاق سراح السجين الأمني كريم يونس، وهو عربي إسرائيلي قضى أربعين سنة في السجن على قتل جندي إسرائيلي. عادت إسرائيل للتحدث عن "الإرهاب الدبلوماسي" الذي تمارسه السلطة في المؤسسات الدولية. ويبدو أن الحكومة تبحث عن مواجهات رمزية مع الفلسطينيين في إطارها يمكنها القيام بخطوات إعلانية والاستجابة بذلك لطلبات من اليمين. هذا التوتر الذي اختفى كلياً في فترة الحكومة السابقة يتوقع أن يعود الآن وبحجم أكبر.

* * *

إسرائيل اليوم: هل يصبح أردوغان الوكيل الرئيس لمقدرات الطاقة الروسية في العام المقبل؟

بقلم د. فلاديسلاف اينوزمسب

غيرت الحرب في أوكرانيا مبنى الطاقة الأوروبية. فالعقوبات الأوروبية مثلما هي ردود فعل روسيا، دمرت شراكة طاقة بدأت منذ السبعينيات واجتازت الحرب الباردة. لقد آمن الرئيس بوتين بتعلق أوروبا العظيم بروسيا، لكنه أخطأ على مدى الطريق.

انخفضت صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا إلى مستوى ما قبل العام 2000، وفي العام 2024 يتخلى الاتحاد الأوروبي تماماً عن التوريد الروسي. حظر النفط الذي فرضه الاتحاد قبل نحو شهر سيوقف إرساليات النفط منذ هذه السنة. هذا التغيير ليس زهيد الثمن: حسب تقديرات معينة، فإن تحقيق استقلال الطاقة للاتحاد عن روسيا كلف نحو نصف تريليون يورو. لكن خروج روسيا من السوق الأوروبية (مثلما أيضاً من أسرة القوى العظمى العالمية المحترمة) يبدو نهائياً.

لكن بينما باتت أوروبا أكثر تعلقاً بتوريد الغاز من النرويج، وليبيا، وقطر والولايات المتحدة، فإن لاعباً جديداً

لم يؤخذ بالحسبان يصعد في هوامشها – تركيا. يتطلع الرئيس أردوغان لحصول دولته على مكانة خاصة كمن توحد مسارات التوريد التي تربط أوروبا مع منتجي الغاز، الجدد والقدامى على حد سواء.

يرقص في عرسين

من جهة، يدير أردوغان علاقات حب – كراهية مع موسكو، سواء كحليف لروسيا أم لأوكرانيا: فهو ينظم "اتفاقات القمح" ويوفر القناة الأكبر للاستيراد غير المسموح به من المنتجات الغربية. الربح الأكبر الذي يمكن أن يجنيه هو بناء مربض عظيم الحجوم للغاز الطبيعي في القسم الأوروبي من تركيا؛ منه الغاز الروسي الذي يضخ في أنابيب BlueStreem و TurkStreem مثلما من أنبوب إضافي الموجود قيد التخطيط، سينقل إلى أوروبا الجنوبية وكذا إلى النمسا وألمانيا.

في أثناء الزيارة الأخيرة إلى تركيا التي قام بها مدير عام غازفروم، الكيسيه ميلر، قيس حجم استيعاب الأنبوب بـ 60 مليار متر مكعب في السنة. معنى ذلك أنه من حيث الطاقة الكامنة، فإن حجم الغاز الذي يمر عبر تركيا كفيل بأن يصل إلى 115 مليار متر مكعب في السنة. عندما نأخذ بالحسبان تطلع تركيا لأن تصبح أحد المشترين الأكبر للنفط الروسي كي تبيعه لأوروبا كمنتجات نفطية لا تقع تحت العقوبات، حينئذ سيصبح أردوغان الوكيل الرئيس لمقدرات الطاقة الروسية في السنة القادمة (بالطبع إذا ما فاز في انتخابات الرئاسة). معنى الأمر ليس فقط هزيمة بوتين في "لعبة الطاقة" الجريئة التي اتخذها في أوروبا، بل وأيضاً انتصار اردوغان في هذه اللعبة. هذا النصر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع دراماتيكي في نفوذ تركيا الجغرافي السياسي.

الورقة القبرصية

من جهة، يلعب الأتراك "لعبة كبرى" في وسط آسيا وفي شرق البحر المتوسط. أولاً، يبدو أن أنقرة تقف من خلف فشل "حلف الغاز الثلاثي" الذي اقترحه بوتين على كازخستان وأذربيجان. في ظل الشراكة مع أذربيجان وجورجيا، تتطلع تركيا إلى زيادة قدرة المسارات عابرة القوقاز، في حين تبتز روسيا منتجات النفط الكازخستانية من خلال إغلاقات تعسفية للأنبوب في بحر قزوين الذي يسمح للشركات الكازخستانية أن تضخ إنتاجها إلى الميناء الروسي نوفوروسلساك في البحر الأسود.

ثانياً، تعول السلطات التركية على مرابض النفط والغاز المحتملة أمام شواطئها الجنوبية (مؤخراً، اكتشف هناك مربض جديد) وأمام الشاطئ الشمالي لقبرص حيث تحاول أنقرة بدء التنقيب منذ 2019. إذا أصبح نيقوس كريستودوليتس المرشح المفضل لدى الكرملين والمتصدر الآن في الاستطلاعات، رئيساً لقبرص في الشهر القادم، فإن الأحزاب الصقرية التي تؤيده لن تميل إلى حل وسط مع تركيا، ولهذا سيقلص النصر فرص المحاولة الدولية لإيجاد حل. بهذا الشكل، تتقدم أنقرة في فحوصات المربض من طرف واحد، فيما تنفذ

خطتها لحل الدولتين في قبرص أو حتى لضم القسم المحتل من الجزيرة.

التقرب من إسرائيل

ثالثاً، يجدر بنا أن نتذكر بأن تركيا تجدد الآن علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد لقاء أردوغان ورئيس الوزراء في حينه لبيد في أيلول في نيويورك. تتطلع أنقرة للعمل مع إسرائيل ولبنان في إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول الكبرى أمام الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط إلى أوروبا. والحقيقة أنه قد لا تتحقق تطلعات تركيا، لكن يبدو أن أنقرة تراهن على الجهد لأن تتحول إلى موردة غاز كبرى إلى أوروبا. إذا حصل هذا، سيعود الاتحاد الأوروبي لتلقي توريد الغاز من "الجار القريب" بينما المنتجون الأمريكيون والشرق أوسطيون يتوجهون إلى أمم آسيا وإلى طوق المحيط الهادئ.

وختاماً، بينما تبدو روسيا كقوة متآكلة ومهانة بإخفاقاتها في أوكرانيا، تصعد تركيا سواء كزعيمة العالم الإسلامي أم كقوة في الشرق الأوسط – الحاكم المطلق القوي والمتعاظم سيصبح شريكاً أكثر إشكالية من الحاكم المطلق الضعيف والشائخ.

* * *

هآرتس: حكومة نتنياهو الجديدة تعرّض مستقبل إسرائيل للخطر

بقلم يحيعام فايس

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

حتى الآن شكلوا في إسرائيل 37 حكومة بما فيها الحكومة الجديدة. بعضها أثارت مشاعر السرور والتفاخر في اوساط الجمهور ووسائل الاعلام. هكذا كانت الحكومة الأولى، التي شكلها بن غوريون في آذار 1949 بعد انتهاء «حرب الاستقلال». هذه الحكومة كانت صغيرة، فيها 12 وزيراً فقط، 40 في المئة من وزراء الحكومة الجديدة. معظم الوزراء فيها كانوا شخصيات تاريخية بارزة، من بينهم موشيه شريت واليعازر كابلان وغولدا مئير وبنحاس روزين وزلمان شزار والحاخام يهودا ليف فيشمان، رئيس الصهيونية الدينية الاصلية، الوطنية والمعتدلة، والتي الفرق بينها وبين «الصهيونية الدينية» الآن هو فرق كبير جداً. عندما صادقت الكنيست الاولى على تشكيلة الحكومة ساد الشعور بـ«نحن نحلم». وعندما اعلن رئيس الكنيست، يوسف شبرنتسك، بأن «الكنيست منحت الثقة للحكومة» استقبل اعضاء الكنيست هذا الاعلان بـ«التصفيق المتواصل.« ايضا الحكومة الـ18، التي تم تشكيلها في حزيران 1977 في اعقاب الانقلاب السياسي الاول، والتي ترأسها مناحيم بيغن، رئيس «الليكود»، اثارت مشاعر ايجابية. فدولة إسرائيل قادرة على تغيير الحكم بشكل منظم

ورسمي للمرة الاولى في تاريخها. في «معاريف» في 21 حزيران 1977 نشر ما يلي: «اصدقاء وخصوم فركوا العيون. على طاولة الحكومة جلس اعضاء الليكود.«

المشاعر التي ثارت عند رؤية تشكيلة حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة هي مشاعر مختلفة كليا. مشاعر غضب وخجل واشمئزاز ازاء حكومة غير مسبوقة وغير محتملة وغريبة عن كل سابقاتها – حكومات الوسط واليسار واليمين. توجد اسباب كثيرة لهذه المشاعر، وهاكم الاسباب الرئيسية من بينها.

السبب الاول هو أن هدف الحكومة ليس توحيد التيارات المتعارضة في الدولة، بل المس بالاقليات التي تعيش فيها، مثل المثليين واليساريين وبالاساس ابناء الشعب العربي الجار. يشير وزراء الحكومة الجديدة مرة تلو الاخرى الى أن «ارض إسرائيل هي ارض لشعب واحد فقط وهو الشعب اليهودي»، ويتجاهلون بغطرسة حقيقة أنه في بلادنا يوجد شعب آخر يعتبر ابناؤه الأرض ارضهم. هذه الرؤية، القومية المتطرفة بشكل واضح، تختلف كليا عن اقوال بن غوريون اثناء عرضه لحكومته الاولى: هنا، البرلمان العبري «التقى للمرة الاولى ابناء الشعب اليهودي والعربي. أنا على ثقة بأن هذه البداية لالتقاء الشعبين من اجل العمل المشترك، من خلال الفهم المتبادل والاحترام المتبادل» («دافار»، 1949/3/11).

السبب الثاني هو أنه عمليا هدف الحكومة هو خلق انقلاب عسكري ديمقراطي. يقول نتنياهو بأن اساس الحكومة هو «ارادة الشعب»، التي تم التعبير عنها في الانتخابات، لكن فعليا اساسها هو الرغبة في تقويض القواعد التي تشكل أسس الدولة منذ اقامتها. لا يدور الحديث عن البناء أو عن تغيير مراقب، بل عن الهدم. والدليل على ذلك هو قرار نتنياهو عدم دعوة المستشارة القانونية للحكومة الى الجلسة الاولى لحكومته.

يمكن اعتبار أن الحكومة بلطجية، وثمة مثال صارخ على ذلك هو آريه درعي. في 1993 عندما كان وزير الداخلية في حكومة اسحق رابين تم تقديم لائحة اتهام ضده وأمرت المحكمة العليا رئيس الحكومة باقالته من منصبه. غضب رابين وعارض، لكنه قبل تعليمات المحكمة. وفي ايلول 1993 توقف درعي عن القيام بدوره كعضو في الحكومة، رغم أنه كان متهماً «فقط» ولم يحكم عليه.

اضطر درعي الى الاستقالة على الفور لأن الاجواء العامة في التسعينيات كانت مختلفة عن الاجواء التي توجد الآن. توجد هنا فجوة كبيرة جدا. الآن انضم درعي، المجرم المدان والمتسلسل، للحكومة بدعم من رئيس الحكومة، الذي هو نفسه متهم بمخالفة جنائية.

السبب الثالث هو التصريحات العنصرية للوزيرة اوريت ستروك: «الطبيب يمكنه عدم تقديم العلاج اذا تناقض ذلك مع عقيدته أو مع موقفه الديني». المعنى هو أن الطبيب يمكنه منع العلاج عن شخص مثلي وعن يهودي اصلاحي وعن عربي وعن يساري أو عن شخص قادم من اثيوبيا، فقط بسبب أنه لا يعجبه لون جلده.

هذه الاقوال تخرق تماما اخلاق مهنة الطب الاساسية وتثير الغضب الشديد وبحق. تحفظ نتنياهو على اقوال الهراءات لستروك بلهجة عامة وخفيفة، لكن لم يكن فيها ما من شأنه أن يجعله يتراجع عن ضمها في حكومته. اضافة الى ذلك، تشبه هذه الاقوال بشكل كبير الاقوال التي كتبت في «قوانين نيرنبرغ» العنصرية واللاسامية، التي تم سنها في ايلول 1935 في فترة الرايخ الثالث. يوسي كلاين كتب امورا لاذعة حول هذا الشأن: «هذه هي المرة الاولى التي يشكل فيها اليهود حكومة قوانينها تشبه القوانين التي باسمها تمت ابادة أبناء شعبهم» («هآرتس»، 2022/12/29).

نقف، الآن، امام حكومة، التي الاعضاء فيها هم يهود (لا يدور الحديث عن حكومة يهودية فهي بعيدة جدا عن اليهودية) مستعدون لاستخدام عالم المفاهيم الايديولوجي والعاطفي للرايخ الثالث، ولا يلاحظون التشابه المضلل بين عالمهم وبين ذاك العالم. هذه الحكومة المشوهة تقوم بخطواتها الاولى، وعلى الجمهور الإسرائيلي الليبرالي والعقلاني أن يفعل كل ما يمكن فعله لتقصير ايامها في أسرع وقت ممكن. هذه حكومة تعرض للخطر مستقبل المجتمع الإسرائيلي ومستقبل دولة إسرائيل ومستقبل كل الشعب اليهودي.

* * *

كتاب إسرائيلي يفضح حاخاما أفتى بجواز قتل الرضع من غير اليهود

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

أثار كتاب عامي أيالون الوزير الإسرائيلي السابق، ورئيس جهاز الأمن العام- الشاباك، المعنون "نيران قواتنا: كيف أصبحت إسرائيل عدوًا لها وأملًا في مستقبلها"، ضجة كبيرة عقب تخصيصه لأحد الفصول لتوثيق لقاء طويل عقده مع الحاخام يتسحاق شابيرا، أحد مؤلفي كتاب" توراة الملك"، صاحب فتوى قتل الأطفال العرب، مما دفع أنصار الحاخام لاتهام أيالون بأنه ذو نظرة يسارية، وعمل على تشويه صورة الحاخام، وتحويله إلى شيطان.

كتب كالمان ليبسكيند الكاتب اليميني ذكر أن "أيالون فصله هذا عقب جلوسه بمنزل الحاخام في القدس المحتلة قرابة ساعتين ونصف، وتحدث معه، وتبادلا الآراء، لكنه صوّره في الكتاب على أنه نازي، واتهمه بأنه يؤيد قتل الأبرياء، والقتل العرضي للأمم، بما في ذلك قتل الأطفال الذين لم يخطئوا، لأنهم قد يكبرون، ويصبحون "أشرارا" مثل آبائهم، بزعم أنه حسب التوراة والإجماع بين حكمائنا اليهود، فإن التحريم المطلق للقتل ينطبق على اليهود فقط، وليس على الوثنيين." وأضاف في مقال نشره موقع" ويللا "العبري أنه "حسب التوراة فإن عبارة "لا تقتل" تشير للإسرائيليين، مما تسبب بصدمة لدى أيالون من هذه الكلمات، الذي يعقب

على كلام الحاخام بالقول إنه حتى في أعنف أحلامي، لم أعتقد أن الديانة اليهودية تسمح بالقتل بدم بارد على أساس معايير عرقية، لقد صدمت جدًا من الإجابة، بل إن واجبنا الأخلاقي وفقًا لقواعد الحاخام ومن معه هو السماح لهم بالقتل، ليس فقط "الإرهابيين" أو الجنود، بل أيضًا النساء وكبار السن والأطفال."

الكاتب الإسرائيلي يحاول الدفاع عن الحاخام باتهام أيالون بأنه "لا يفهم جيدًا النصوص اليهودية المعقدة، ومنها أن تحريم قتل اليهودي مبني على آية واحدة، أما عبارة "اقتل غير اليهود" فهي مبنية على آية أخرى، زاعما أن الحاخام حاول شرح الفروق الدقيقة من كل آية، لكن الخلاصة التي قدمها إيلون تشير لسماح الحاخام بقتل "الوثنيين" من غير اليهود، بمن فيهم النساء وكبار السن والأطفال." أكثر من ذلك، فإن أيالون وصف الحاخام شابيرا في مقابلة مع مجلة "غلوبس" بأنه "قال بيانًا نازيًا مثل النازيين الكبار الذين ادعوا أن اليهود هم العدو، وقتلهم وهم أطفال مسموح، لأنهم حين يكبرون سيكونون العدو، لكن الكاتب اليميني يتهم أيالون بأنه ضغط بالفعل على الحاخام ليخرج منه هذه الجملة، مستدركا بالقول إنه ليس هناك إذن بإيذاء أطفال العدو بهذه الطريقة، وهم أبرياء تمامًا، وليسوا عاقلين، "إلا في الحالات القصوى التي لا يوجد فيها خيار"، عندما يتعلق الأمر بتحولهم إلى "درع بشري" يعرض حياة الجنود الإسرائيليين للخطر."

أيالون يعتبر أن "استدراك الحاخام يعني وجود تبريرات لجواز، بل وضرورة قتل طفل فلسطيني رضيع، لأنه من الواضح أنه سيكبر ليكون "آثماً" مثل والديه، صحيح أن الحاخام لم يتحدث عن الفلسطينيين بالاسم، لكنه لم يذهب بعيدا."

يضيف هذا الكتاب الإسرائيلي، رغم محاولة اليمين نفيه والدفاع عنه، جرعة جديدة لمعرفة حقيقة وخطورة ودموية الفتاوى الحاخامية التي يطلقها رجال الدين اليهود لتبرير قتل الفلسطينيين والعرب من منطلقات عقائدية، ويبثونها في صفوف جنودهم الذين يجدون "رخاوة" في الضغط على الزناد لقتل الأطفال والمدنيين الفلسطينيين الذين لا يشكلون خطرا عليهم، ولعل مجزرة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل في 1994 نموذج دام على ذلك لأن منفذها هو الحاخام باروخ غولدشتاين، الذي يتشرّب معاني التوراة المحرفة لتبرير قتل "الأغيار."

* * *

معهد بحوث الأمن القومي: لعبة الحرب: اندلاع أعمال عنف في الحرم القدسي

بقلم أودي ديكل

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

وزير الأمن القومي يصعد مرة أخرى إلى الحرم القدسي، ويعلن عن توسيع الزيارات اليهودية إلى الحرم، ويوجه شرطة إسرائيل بعدم منع الأفراد اليهود من الصلاة في الحرم ... هذا هو السيناريو الافتتاحي لـ "لعبة حرب في الحرم" أقيمت في معهد دراسات الأمن القومي. INSS. خلال اللعبة اندلعت بعد الحادث أعمال شغب في الحرم القدسي الشريف وأضرمت النيران في الساحات الأخرى وساحات المعركة الدولية. يتبين أن عوامل الفوضى تغلب على العوامل الكابحة. هذا سيناريو محتمل، ولكن يمكن تجنبه ويجب تعزيز العوامل المقيدة

أقيمت "لعبة حرب" في معهد دراسات الأمن القومي في محاكاة للأحداث بعد زيارة أخرى للوزير بن غفير إلى الحرم القدسي. وبحسب السيناريو، اندلعت في نهاية الزيارة حوادث عنف شديدة بين يهود وفلسطينيين وأسفرت النتائج عن مقتل يهوديين و19 فلسطينياً وإصابة العشرات من الجانبين. انبثقت أفكار اللعبة **الرئيسة:**

(1) الأحداث في الحرم القدسي متأثرة بتصريحات السياسيين في إسرائيل، ما يقوي العوامل المزعزعة للاستقرار ويضعف العوامل الكابحة.

(2) إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن التمسك بالوضع الراهن أثناء تآكله لا يُنظر إليه على أنه ذو مصداقية ولا يسهم بالتأكيد في تهدئة الوضع.

(3) للأوقاف الأردنية دور أساسي في تهدئة الوضع في الحرم القدسي الشريف ومن الضروري تقويته واستعادة كرامته.

(4) محاولة تغيير عمليات القيادة والسيطرة بضربة واحدة وفقًا للطلب السياسي إشكالية، وتسبب احتكاكًا بين القوى وتفعيل قوى غير مناسبة للمهمة.

(5) التصعيد في منطقة حساسة مثل الحرم القدسي له ديناميكاته الخاصة ومن الضروري دراسة العواقب الاستراتيجية لكل عمل على المستوى التكتيكي.

مثّل باحثو المعهد والمشاركون الخارجيون الحكومة الإسرائيلية، والمجلس الوطني والمؤسسة الأمنية، وشرطة إسرائيل، والمملكة الأردنية، والولايات المتحدة، والمجتمع الدولي، وشباب من القدس الشرقية، والجمهور العربي في إسرائيل، وحماس، والسلطة الفلسطينية والجهاد الإسلامي ومصر والسعودية والإمارات.

السيناريو [1]

بعد أيام قليلة من زيارة وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير المفاجئة إلى الحرم القدسي، صعد الوزير مرة أخرى إلى الحرم وأعلن أننا "أصحاب هذا المكان، وسيفهم الجميع هذا قريبًا.. " وأوضح أنه يعتزم تمديد ساعات الزيارة وعدد اليهود الذين يصعدون إلى المسجد، وكذلك فتح باب القطاطنة لدخول اليهود. كما أعلن الوزير بن غفير أنه أصدر تعليمات لشرطة إسرائيل بعدم منع الأفراد اليهود من الصلاة في المسجد لأن "لكل يهودي الحق في الصلاة حيثما يراه مناسبًا".

بعد ساعات قليلة، اقتحم مئات من أنصاره الحرم القدسي، واخترقوا حاجز الشرطة عند بوابة القطاطنة ونظموا صلاة جماعية هناك. اندفعت مجموعة من الفلسطينيين. معظمهم من شباب القدس الشرقية الذين تحصنوا داخل المسجد الأقصى المبارك قبل الموعد المحدد. باتجاه المصلين اليهود، ورشقوهم بالحجارة والعصي وأطلقوا الألعاب النارية عليهم. وبدأ الفلسطينيون ينشرون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو عن الاشتباكات، بما في ذلك مقاطع فيديو قديمة وملفقة يظهر فيها ضباط من الشرطة الإسرائيلية يقتحمون المسجد بأحذيتهم، ويدعون إخوانهم المسلمين للصعود والدفاع عن الأقصى بالقوة. . كما تم تسجيل اشتباكات عنيفة في المدينة القديمة.

وبعد ساعات من المواجهات العنيفة والصعبة تمكنت القوات الأمنية من الفصل بين الصقور وإجلاء اليهود من المسجد. وتحصّن المشاغبون الفلسطينيون أنفسهم داخل المسجد الأقصى وباب الرحمة. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل يهوديين و19 فلسطينيًا واصابة العشرات من الجانبين. وبعد يوم من الحدث أعلن الفلسطينيون في شرق القدس والضفة الغربية عن بدء "معركة الأقصى". وهددت قيادة حماس في قطاع غزة بإشعال "نار جهنم". وتم خلال المسيرة الحاشدة في غزة تشغيل تسجيل صوتي أيضًا لصوت محمد ضيف الذي أعلن أن ردّ حماس جاهز ووعد بإحراق لحم إسرائيل المحتلة. بدأ الآلاف يتدفقون من الضفة الغربية إلى عدد من الطرق المؤدية إلى القدس والبلدة القديمة بهدف الوصول إلى الحرم القدسي، والتحصّن هناك وعدم السماح لليهود بالزيارة والصلاة.

وبعث الأردن رسالة قوية إلى إسرائيل تدين بشدة الاجتياح اليهودي للمسجد، وأمر السفير الإسرائيلي بالعودة فوراً إلى بلاده وأعلن أنه يفكر في طرد السفير الإسرائيلي من أراضيه. كما قررت الحكومة الأردنية وقف الرحلات الجوية من إسرائيل على خطوط الطيران إلى الشرق. أدانت الدول العربية إسرائيل، وطلبت الإمارات مناقشة عاجلة في مجلس الأمن، ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى اجتماع سريع لدول الجامعة، كما دعا الدول الإسلامية إلى التعبئة للدفاع عن الأقصى.

تقدم اللعبة

وعقب هذا التصعيد اجتمع مجلس الوزراء الأمني. وبعد تقييم الوضع خلص رئيس مجلس الوزراء إلى ما يلي:

1. الهدف: إطفاء النيران وتهدئة الوضع من دون الإضرار بالردع والوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف.

2. إيلاء العرب في إسرائيل باهتمام خاص للحيلولة دون اندلاع حوادث مثل تلك التي اندلعت على خلفية عملية "حارس الأسوار".

3. يجب تجنب الاستفزازات ويجب عدم السماح بصلاة اليهود في الحرم القدسي.

4. توضيح أن وصول الوزراء إلى المسجد ليس انتهاكًا للوضع الراهن، وبالتالي يجب اتخاذ إجراءات أمام وسائل الإعلام الدولية لتوضيح أن إسرائيل تحافظ على الوضع الراهن. ومع ذلك، أمر رئيس الوزراء بإجراء زيادة محكومة في عدد الوزراء وأعضاء الكنيست وفقًا لتقييم الوضع.

5. تأكيد أهمية العلاقة مع المملكة الأردنية ودورها الخاص في الحرم الشريف ويوصى بزيادة التنسيق مع الوقف الأردني في إدارة المسجد.

6. يجب الحفاظ على دور الشرطة الحيوي في السيطرة على الحرم القدسي الشريف، كما يجب تهيئة الظروف بسرعة تسمح بعودة صلاة المسلمين في الأقصى.

وافق قائد شرطة منطقة القدس على عدم منح الشرطة الوقت للتنظيم قبل وصول وزير الأمن الوطني إلى المسجد، وأن الشرطة لم تكن على علم بنيته إعلان تغيير الوضع الراهن هناك. كما لم يكن لدى الشرطة معلومات مسبقة عن تنظيم شباب من شرق القدس لإحداث شغب في المسجد. وأوضح قائد اللواء أنه بحكم مسؤوليته وسلطته فإنه يمنع في هذه المرحلة الزوار اليهود والمصلين المسلمين من دخول الحرم القدسي الشريف لخطره على حياة الإنسان. وعليه، اعترضت شرطة الاحتلال قافلة حافلة تابعة للحركة الإسلامية

كانت في طريقها إلى القدس. جنبًا إلى جنب مع جيش الدفاع الإسرائيلي، تم إغلاق المعابر الفلسطينية من الضفة الغربية إلى القدس. كما أكد القائد أهمية التوأمة مع الوقف الأردني من أجل إعادة الهدوء إلى الحرم القدسي. وأضاف قائد المنطقة أنه ينبغي نشر قوات الشرطة حول نقاط الاحتكاك المحتملة في المدن المعنية، ولكن هذا قد يعني ضررًا كبيرًا في أداء الشرطة اليومي. أصر وزير الأمن الوطني على بقاء كتائب حرس الحدود من يهودا والسامرة تحت قيادته وأن يتم نقلها إلى القدس لحماية جبل الهيكل، بينما ادعى قائد المنطقة أن هذه التعليمات غير عملية بسبب اعتبارات القيادة والسيطرة، وملاءمة الوحدات للمهمة الفريدة في الحرم، والآثار المترتبة على المناطق الأخرى.

على الرغم من تصريحات رئيس الوزراء بشأن الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي في النظامين الإقليمي والدولي، فقد فُسرت خطوات إسرائيل على أنها تغيير للوضع الراهن وقواعد اللعبة في القدس وفي ساحة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل عام. وأعربت مختلف الأطراف عن معارضتها الشديدة لصلاة اليهود في الحرم القدسي الشريف، وقررت دول "اتفاقات إبراهام" تقليص دورهم في عملية التطبيع مع إسرائيل، وصوت مجلس الأمن لصالح قرار يطالب إسرائيل بالإبقاء على الوضع الراهن، ويؤيد إنشاء قوة مراقبة أجنبية للإشراف على النشاط في المجمع الحساس. في لقاء بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الإمارات محمد بن زايد أبلغ بن سلمان أن السعودية تعلق الاتصالات مع إسرائيل بشأن تعزيز العلاقات الرسمية بين البلدين، وأن الأحداث تعزز موقف المملكة بأنها لن تنضم إلى " اتفاقات إبراهام " بسبب التزامها بالعالم الإسلامي وكونها وصية على الأماكن المقدسة. وزعم أيضًا أن أحداثًا من هذا النوع ستجعل من الصعب على المملكة تبرير علاقاتها مع إسرائيل أمام الشارع السعودي.

كما كشفت اللعبة أن السلطة الفلسطينية التي تضعف وتفقد شرعيتها في نظر الجمهور الفلسطيني بسبب ضعف أدائها وفسادها وغياب العملية السياسية أوقفت التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي. لدفع حملة "تدويل" الصراع وقيادة تحركات ضد إسرائيل في مجلس الأمن، ودعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى احتجاج شعبي جماهيري ضد الجيش الإسرائيلي، ولكن من دون استخدام السلاح. وتوجهت مجموعات من الفلسطينيين إلى نقاط الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي والمستوطنين عند المحاور في يهودا والسامرة ، وألقتا لحجارة الثقيلة وزجاجات المولوتوف ، وعملت حماس من جانبها بقوة على إشعال النار في كل الساحات - القدس والضفة الغربية ، داخل إسرائيل بمساعدة عناصر متطرفة من عرب إسرائيل، وحتى إطلاق صواريخ من جنوب لبنان ؛ لكنهم حاولوا الحفاظ على الهدوء النسبي في قطاع غزة بسبب الضغط

المصري الشديد عليه لتجنب تخريب تأهيل القطاع ، لكن حركة الجهاد الإسلامي وبتشجيع من إيران بدأت بإطلاق الصواريخ على قطاع غزة فيما امتنعت حماس عن محاولة صدّها بانتظار رد إسرائيل.

العرب في إسرائيل القلقون من قرارات الحكومة اليمينية المتوقعة. التمييز وإدخال قوات أمنية متزايدة في المستوطنات - نظموا تظاهرات احتجاجية على طرق المرور الرئيسة. وزادت الأحداث من دوافع العناصر المتطرفة المتأثرة بداعش لتنفيذ اعتداءات داخلية ومحاولات تسلق الحرم القدسي، وحتى اختراق ساحة حائط المبكى الغربي ي على أساس أنه "إذا دخل اليهود الحرم الشريف فسيدخل المسلمون الإسرائيليون حائط المبكى".

رؤى من اللعبة

. التوتر بين العوامل المزعزعة للاستقرار والعوامل المقيدة:

من المعروف أن الأحداث غير العادية في الحرم القدسي تتسم بدرجة عالية من الانفجار، وقد تسبب عوامل فوضوية للتغلب على القيود. والاعتقاد في إسرائيل أنه سيكون من الممكن السيطرة على أي حادث، وكذلك توقع أن العناصر المهنية ستوفر استجابة حتى في حالة تكون فيها عمليات تقييم الوضع والقيادة والسيطرة واستعداد القوات سيئة، وليست صحيحة. لذلك، يوصى بإجراء دراسة متعمقة للعواقب المحتملة لتنفيذ اتفاقيات الائتلاف التي تهدف من خلالها إلى تحييد العوامل المقيدة في إسرائيل نفسها، وفي الساحة الإقليمية، وتعطل أيضًا القدرات الوظيفية لأجهزة صنع القرار والأجهزة الأمنية.

. احتمال حدوث احتكاك بين الأجهزة الأمنية التي لا تخضع لنفس القيادة.:

أظهرت اللعبة عدم وضوح القيادة والسيطرة للأجهزة الأمنية المختلفة، لاسيما التبعية المباشرة لوحدات الحرس الأمني لوزير الأمن الوطني، بينما أرادت الشرطة استخدام وحدات الحرس الأمني لمساعدة المدن المعنية، وعرقلة الاقتراب من القدس طالب الوزير بأن يعملوا في الحرم القدسي، ما يعطل عمليات القيادة والسيطرة لشرطة إسرائيل. طوُلب من رئيس الوزراء معالجة هذه المسألة في مناقشات مجلس الوزراء وقرر عدم تغيير إجراءات القيادة والسيطرة لتمكين التعامل الفعال مع الحوادث، الأمر الذي أثار استياء وزير الأمن القومي.

. إن إعلان الالتزام بالوضع الراهن أثناء تآكله لا يُنظر إليه على أنه موثوق، وبالتأكيد ليس مطمئنًا. كما فُسرت زيارة الوزير بن غفير القصيرة إلى الحرم القدسي في 3 كانون الثاني \يناير من قبل الأطراف الأجنبية كلها على

أنها استفزاز متعمد يُعرّض الوضع الراهن الحساس للخطر في أحد أكثر المواقع قداسة وحساسية في الشرق الأوسط. وتوضيحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول التمسك بالوضع الراهن ليست ذات قيمة في مقابل تصريحات أعضاء الكنيست الإسرائيلي والوزراء المعروفين مواقفهم بشأن نية تغييره. تُعرض الانتهاكات المتكررة للوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف، خاصة الصلوات اليومية التي تقام على الأقل في الجانب الشرقي من الحرم على العالم. ويُنظر إلى الالتزام الواضح بالوضع الراهن في أسوأ الأحوال على أنه كذبة وفي أحسن الأحوال كفك ارتباط للحكومة الإسرائيلية.

.الالتزام بالوضع الراهن يعني إسناد دور أساسي للأوقاف الأردنية في تهدئة الوضع في الحرم القدسي الشريف:

هذه وجهة نظر مشتركة للحكومة الإسرائيلية والمملكة الأردنية وحتى للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أن "السيادة" الفعلية في المسجد هي لشرطة إسرائيل. لكن الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل على مر السنين أضعفت الوقف. ويرى الشباب المقدسيون - "شباب الأقصى" - شيوخ الوقف والسلطة الفلسطينية والقصر الملكي في عمان مجرد لاعبين ضعفاء فشلوا في حماية المسجد؛ ولهذا يجندون وهم مستعدون للتضحية بأنفسهم "شهداء" دفاعاً عن الأقصى.

على غرار السلطة الفلسطينية التي ضعفت بشكل كبير، ولا يمكنها حاليًا ضمان الاستقرار في الضفة الغربية، فقد ضعف الوقف الأردني إلى حد كبير، وتم دوس كرامته، كما تراجعت كثيرًا قدرته على السيطرة على مئات المشاغبين. وتتوقع إسرائيل مشاركة الفاعلين التقليديين .الوقف وملك الأردن والسلطة الفلسطينية .في جهود تهدئة الوضع، في وقت يضعف نفوذ هذه الأطراف من اشتعال إلى اشتعال في الحرم القدسي الشريف. معنى هذا الاتجاه هو أن إسرائيل تفقد وسيلة ضبط النفس.

.التصعيد في مكان حساس مثل جبل الهيكل له دينامياته الخاصة، وكل عمل على المستوى التكتيكي له عواقب استراتيجية. حتى إذا انتهى حدث تكتيكي في وقت قصير، فقد يكون له عواقب طويلة الأمد. على سبيل المثال، وفقًا لسيناريو اللعبة، قد يساعد قرار الشرطة إيقاف الحافلات التي تقل ركابًا من عرب إسرائيل في طريقهم إلى القدس على تهدئة الأحداث في العاصمة، ولكن في الوقت نفسه سيخلق شعورًا عامًا بأن إسرائيل تمنع الوصول إلى الحرم القدسي وقد يحفز المتطرفين الراديكاليين في المجتمع العربي على إثارة أعمال شغب في المدن المشتركة.

.يتغذى الجمهور الفلسطيني والدول العربية ويتأثر بشكل كبير بالحملات على الشبكات الاجتماعية وتدفق المعلومات الكاذبة في الغالب.

من الضروري أن تسبق الحكومة الإسرائيلية الحدث المقبل، وتستثمر في المعلومات باللغة العربية، ما يبرز الفجوة بين سياستها الفعلية وطموحات الحركات اليهودية الراديكالية ذات الصدى الكبير بين المتصفحين العرب. يجب على الحكومة أن توضح أنها لا تنوي تغيير الترتيبات في جبل الهيكل: تقسيم أوقات الوصول والصلاة في الحرم، هناك قلق كبير بشأن تصميم الحرم الإبراهيمي في الخليل، وتوضيح أنه يحظر ويمنع صلاة اليهود وتقديم القرابين في الحرم..

.القدرة على فهم أن قواعد اللعبة قد تغيرت:

العيب المتكرر في الألعاب الحربية هو افتراض أن اللاعبين عقلانيون ويلتزمون قواعد اللعبة الحالية. لم يتطور السيناريو إلى حالة "كسر فيها" الفاعلون والدولة والآخرون الأدوات. لذلك، لم نصل إلى وضع تفقد فيه السيطرة الإسرائيلية على الأحداث بسبب عمل الفاعلين "غير العقلاني" الذين يعتقدون أن الفوضى المستمرة تخدم مصالحهم.

* * *

مباط عال: قرارات محكمة العدل الدولية تؤثّر على مكانة إسرائيل في العالم

بقلم نينا شاربيط باروخ وأوري باري

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في 30 كانون الأول، تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم وجهة نظرها القانونية بشأن سؤالين: الأول عن التداعيات القانونية الناجمة عن خرق إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، والاحتلال المستمر، والمستوطنات، والضم، بالإضافة إلى الخطوات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية وشكل القدس ومكانتها، وتبنّي قوانين وخطوات عنصرية في هذا السياق. أمّا الثاني، فهو كيف تؤثر هذه الخروقات على المكانة القانونية لـ «المناطق» المحتلة وتداعيات هذا الأمر في دول العالم والأمم المتحدة. وقد حظي القرار بتأييد 87 دولة، وعارضته 26 دولة ضمنها الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، وبريطانيا، وامتنعت 53 دولة، من ضمنها معظم دول أوروبا.
يعكس هذا القرار مرّة أُخرى، الانحياز ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، وتركيزها «غير المتوازن» عليها. ويجب الإشارة في هذا السياق إلى أن غالبية الدول في الأمم المتحدة عارضت، أو امتنعت عن المشاركة في التصويت (106 دول). وهذا، يعود إلى الجهود التي بذلتها إسرائيل في إقناع جزء من الدول التي دعمت القرار في البداية لتغيير موقفها. وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن هناك احتمال حقيقي لمنع القرار. من جهتها أدانت إسرائيل

القرار وأشارت إلى أن «الشعب اليهودي لا يُعتبر محتلاً في أرضه ولا يحتل عاصمته الأبدية القدس. ولا يستطيع أي قرار للأمم المتحدة أن يشوّه هذه الحقيقة التاريخية"

القرار عملياً هو تبنّي للتوصية التي شملها التقرير الذي صدر في 20 تشرين الثاني الماضي عن لجنة التحقيق، التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد عمليّة «بزوغ الفجر». إذ جاء في التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني بسبب الخطوات التي تقوم بها إسرائيل والوقائع التي تفرضها على الأرض، وفي مقدمتها الاستيطان. وأشار إلى أن الهدف من التبريرات الأمنية للتغطية على النيات الحقيقية لإسرائيل بضم أجزاء من المنطقة، عملياً وقانونياً.

وبحسب القانون الدولي، فإن «المناطق المحتلة» هو وصف لواقع تسيطر فيه دولة محتلة على منطقة عدوة، بشكل فعلي. وتفرض قوانين الاحتلال الدولية شروطاً وقيوداً على القوة المحتلة خلال إدارتها المنطقة. لا يوجد في قوانين الاحتلال أمر يتعلّق ب"عدم قانونية" الاحتلال بحد ذاته (على عكس خرق القواعد المفروضة من الاحتلال بحد ذاته)، أو أي قيود على مدة الاحتلال. خلال الأعوام الأخيرة، هناك من يطالب بالاعتراف بعدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، ذلك لأنه يتعارض جوهرياً مع المبدأ الأساسي لقوانين الاحتلال - أن يكون مؤقتاً، ومع عدم فرض القوة المحتلة سيادتها على الأرض، وعدم إدارة الأراضي المحتلة كنظام «وصاية». وفي المقابل، هناك الادّعاء القائل: إن مجرّد التوجّه إلى المحكمة الدولية هو بحد ذاته محاولة لخلق أمر واقع جديد غير معترف به في القانون الدولي لدوافع سياسية.

تُعتبر محكمة العدل الدولية، التي تأسست في إطار إعلان الأمم المتحدة سنة 1945، الجهة القضائية الأساسية للأمم المتحدة. ويتركز معظم نشاطها في حل النزاعات بين الدول التي منحتها الصلاحية، وتلتزم بقراراتها. هذا بالإضافة إلى أن المحكمة تبدي وجهات نظر في مسائل قانونية بطلب من مؤسسات الأمم المتحدة المخوّلة بذلك. وعلى الرغم من أن وجهة النظر غير مُلزمة، فإنه يتم التعامل معها باحترام كبير، وتحظى باهتمام كبير في الساحة الدولية.

هذه هي المرة الثانية التي تطلب فيها الأمم المتحدة من المحكمة أن تبدي رأيها بشأن إسرائيل. ففي 9 تموز 2004، أصدرت المحكمة رأياً قانونياً استشارياً بشأن بناء "الجدار الأمني"، جاء فيه أن بناء «الجدار الفاصل» يخلق واقع ضم فعلي، وهو ما يشكّل خرقاً للقانون الدولي. وأن على إسرائيل أن تحترم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقوانين الحرب ومبادئ حقوق الإنسان. كما أشار إلى أن المستوطنات تُعد خرقاً للقانون الدولي. وبدورها، انتقدت إسرائيل وجهة النظر القانونية هذه. وصادقت المحكمة العليا في إسرائيل على مواصلة بناء الجدار، واعتبرت أن المحكمة الدولية لم تأخذ بعين الاعتبار الواقع على الأرض. ولم تؤدِ وجهة

النظر هذه إلى أي خطوات عملية ضد إسرائيل، لكنها استُعملت كثيراً ولا تزال من جانب منتقدي إسرائيل كمرجعٍ للدلالة على عدم قانونية السياسات الإسرائيلية في الضفة. ومن المهم الإشارة إلى أن الادّعاء المضاد المُهم الذي ساعد على تخفيف تأثير وجهة النظر القانونية في سنة 2004، كان أن النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يحل عبر القنوات السياسية لا عبر المسارات القضائية، وجرت فعلاً خطوات سياسية في تلك الفترة وما تلاها، ومن ضمنها قرار «فك الارتباط» [الانسحاب من غزة]. بالإضافة إلى ذلك تعرض القرار إلى انتقادات من جانب جهات أُخرى بسبب تجاهله خطر «الإرهاب» في حين كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يحاربون في العراق وأفغانستان، ضد «جهات إرهابية.«

أمّا فيما يتعلق بالخطوات المتوقعة الآن، فبعد قرار الجمعية العامة، ستبحث المحكمة في صلاحيتها منح رأيها. ومن المتوقع أن تجد أن لديها مثل هذه الصلاحية، ثم يتم اختيار القضاة وتبدأ المداولات بالادّعاءات بحد ذاتها. ويمكن لدول وجهات متعددة أن تقدّم رأيها إلى المحكمة. ومن المتوقع أن يستمر المسار من عام إلى عامين. أمّا بشأن وجهة النظر فمن المتوقع أن تتضمن عدة انتقادات بشأن عدم قانونية السياسات الإسرائيلية في الضفة وشرق القدس، وخطوات الضم التي تقوم بها، على الرغم من أنه من الصعب تقدير تداعيات هذه الانتقادات. ومع ذلك، فإن وجهة النظر لن تتطرّق مباشرة إلى «الأبارتهايد»، إلّا أنها ستتطرّق إلى «القوانين والوسائل التمييزية». وفي تقرير لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، تمت الإشارة إلى أن إسرائيل تمارس «التمييز والقمع الممنهج استناداً إلى الهوية القومية، الإثنية، العرقية أو الدينية». هذه الصياغة تسمح للمحكمة بأن تتطرّق في رأيها القانوني أيضاً إلى الادّعاءات القائلة: إن إسرائيل تمارس نظام «أبارتهايد» في الضفة الغربية.

من المتوقّع أن تطالب وجهة النظر الأمم المتحدة والدول والمنظمات باتخاذ خطوات عملية بهدف الضغط على إسرائيل لوقف سياساتها غير القانونية، ويمكن أن توصي أيضاً بفرض عقوبات على إسرائيل. وحتى في هذه الحالة، يبدو أن احتمال فرض الأمم المتحدة عقوبات على إسرائيل ضئيل جداً، وذلك بسبب «الفيتو» الأميركي. لكن القرارات القاسية الصادرة عن المحكمة ضد إسرائيل يمكنها أن تؤثر جدّياً في علاقات إسرائيل الخارجية، وأن تؤدي إلى تراجع الدعم لإسرائيل من حلفائها الذين في الأساس لديهم مواقف نقدية تجاه سياسات إسرائيل في الساحة الفلسطينية. فمثلاً، جمّد الاتحاد الأوروبي في بداية كانون الأول مسودة اتفاق مقدمة لتبادل المعلومات بين شرطة إسرائيل والشرطة الأوروبية، بسبب الخلاف على المعلومات في الساحة الفلسطينية. ويمكن لوجهة النظر أن تشجّع خطوات دبلوماسية أحادية الجانب من طرف الفلسطينيين كطلب انضمام كامل للأمم المتحدة وتعزيز التمثيل الدبلوماسي في دول العالم.

لا شك في أن وجهة النظر النقدية ستكون سلاحاً بيد حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) وأطراف أُخرى تدفع بمبادرات ضد إسرائيل. هذا بالإضافة إلى أنه وفي أعقاب الاجتياح الروسي لأوكرانيا، بدأت تبرز ظاهرة جديدة تقرر من خلالها شركات دولية من جانب واحد الامتناع عن العمل في دولة معيّنة لأسباب مبدئية. يمكن لوجهة النظر أن تدفع هذا الشركات إلى خطوات شبيهة ضد إسرائيل. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أنه في كانون الأول، صدرت تقارير تشير إلى أن صندوق الاستثمار النرويجي، الذي يستثمر 1.3 تريليون دولار ويعد من الأكبر بالعالم (استثمر في العام 2020، 1.3 مليار دولار في شركات إسرائيلية)، يدرس من جديد استثماراته في إسرائيل، ليتأكد من أن استثماراته لا تذهب إلى المستوطنات أو الشركات التي تعمل وراء الخط الأخضر. هذا بالإضافة إلى أن العالم يعيش من جديد حالة انقسام بين الدول الديمقراطية - الليبرالية والدول الاستبدادية غير الليبرالية، ويمكن أن تؤدي وجهة النظر إلى تصوير إسرائيل كجزء من المعسكر الثاني.

يمكن لوجهة النظر أن تؤثر أيضاً في التحقيق بشأن إسرائيل في المحكمة الأُخرى (والمنفصلة) الموجودة في لاهاي، المحكمة الجنائية الدولية. التحقيق الذي بدأ رسمياً في آذار 2021، يركّز على الادّعاءات بارتكاب جرائم في الضفة، وشرق القدس وقطاع غزة بدءاً من 13 حزيران 2014، ويشمل «جريمة المستوطنات»، كما يجري تعريفها في قانون المحكمة. النائب العام للمحكمة، كريم خان، امتنع منذ استلامه المنصب قبل عام ونصف العام من التطرّق إلى التحقيق، ويبدو أنه ليس في رأس سلّم أولوياته، على الرغم من وجود إشارات إلى أنه من الممكن أن يتقدّم بشكل ما خلال العام المقبل. ويمكن لوجهة نظر المحكمة أن تدفع قدماً بمسارات جنائية ضد جهات إسرائيلية، خصوصاً في مجال المستوطنات، ويمكنها أن تشكّل أداة ضغط تسرّع التحقيق. هذا بالإضافة إلى أن إقرار المحكمة بوجود تمييز ممنهج يمكن أن يؤثر في التحقيق، حيث تُعد جريمة «الأبارتهايد» ضمن الجرائم ضد الإنسانية ومن صلاحيات المحكمة البت فيها.

وعلى الرغم من ذلك، يجب التذكير بأن سياسات الدول تنبع من مصالحها أولاً، وهي أوسع بكثير من أن يتم حصرها بالالتزام بالقانون الدولي. لذلك، وحتى لو كانت وجهة النظر نقدية، فإن حجم تأثيرها سيحدده كيفية تعامل المجتمع الدولي معها وتبنّيه لها. كما أن سياسات حكومة إسرائيل وإدارتها ستؤثر في مضمون وجهة النظر ومدى حدّتها أيضاً، وبصورة خاصة في درجة الدعم التي ستحظى بها وجهة النظر لدى المجتمع الدولي. إن التصريحات والخطوات التي تتجاهل بصورة واضحة القانون الدولي، أو يُفهم منها أنه ليس لدى إسرائيل أي نية لإنهاء السيطرة على حياة الفلسطينيين ضمن إطار مسار سياسي، ستُستخدم ضد إسرائيل في المعركة الدولية

* * *

تقارير

مكورريشون : هل ينجح حزب الله في اجتياح الجليل في المواجهة القادمة مع إسرائيل؟

بقلم نوعام أمير

ترجمة: فاتن أيوب. أطلس للدراسات

كتب الصحفي نوعام أمير أن حرب لبنان الثانية عام 2006 كانت بلا شك نقطة تحول في المسيرة اللامعة لحسن نصر الله، الذي تحول من "شخص متهور" في الشارع اللبناني إلى زعيم منظمة "إرهابية". وسيحصل لاحقًا على لقب زعيم أهم التنظيمات "الإرهابية" في الشرق الأوسط. وأضاف الصحفي في المقال الذي نشرته صحيفة مكور ريشون أن الجيش الإسرائيلي يحترم نصر الله جدًا في حقيقة الأمر، فقد كان كبار الضباط الذين تحدثت معهم طوال السنين، وخاصة أولئك الذين خدموا في الجبهة الشمالية، يحترمون هذا الزعيم جدًا. لقد قالوا لي عدة مرات: "نصر الله جيد لليهود"، وكانوا يقصدون في ذلك بشكل خاص أن أفضل شيء لإسرائيل وللجيش هو القتال مع قائد معروف، مستقر ويمكن التنبؤ بأفعاله بدقة. نصرالله، حسب رأيهم، مقيّد، غير متهوّر، ويخوض معركة العقل بشكل أساسي عبر الفيديوهات المصورة. هم كانوا يقصدون خطابات نصر الله التي أصبحت منذ فترة طويلة من أكثر البرامج مشاهدة في قيادة المنطقة الشمالية.

وأشار أمير أن الحديث ليس فقط عن خطابات. فقد نشر حزب الله مؤخراً مقاطع فيديو زعموا أنه تم التقاطها أثناء تدريبات لفرقة النخبة لنصر الله - "الشيخ رضوان". وحسب الجيش الإسرائيلي، إن فرقة النخبة في حزب الله هي مخصصة إلى اجتياز الحدود، دخول المستوطنات المجاورة للجدار واحتلالها أثناء المواجهة. ويدعي الجيش الإسرائيلي أنه لدى نصر الله بالفعل مثل هذه الفرقة. لكن في الآونة الأخيرة حدثت تغييرات في حزب الله نتيجة العقوبات الغربية على الإيرانيين. حيث يُحوّل الإيرانيون إلى حزب الله القليل من المال مقارنة بالماضي، بشكل ملحوظ.

كما هو الحال في الجيش الإسرائيلي، وكذلك في حزب الله، عندما يتم تخفيض الميزانية فإن أول المتضررين هو وحدات التدريب. في تنظيم عسكري من الأسهل وقف التدريبات وليس الشراء، ونصرالله وجه موارده بشكل أساسي إلى الشراء والرواتب. النتيجة: فرقة الشيخ رضوان لم تعد كما كانت في السابق. الفيديوهات المصورة التي ينشرها حزب الله لأغراض الدعاية هي مثل فيديوهات الهواة. في الماضي كانت كل معلومة صغيرة تخرج عن هذه الوحدة تصبح ملزمة في شعبة الاستخبارات. لقد عرفوا من خلالهم كل شيء، ما هو شكل زيهم، شكل بنية أجسادهم، ما هي الأسلحة التي يحملونها في التدريب وأين يوسعون حدود قدراتهم.

وحسب ما ذكرته الصحيفة أن مقالًا نشره مؤخرًا مركز ألما لدراسات التحديات الأمنية في الجبهة الشمالية قد أثار التساؤل حول ما إذا كانت فرقة رضوان ستصمد في الواجهة القادمة. في مركز ألما أيضًا هم ليسوا واثقين، وذلك لأن حزب الله قلل بشكل كبير المعلومات المتعلقة بالوحدة. هذا ليس بسبب محاولة اخفائها عن عيون الاسرائيليين. حيث أن نصر الله يعرف مدى عمق الاستخبارات الإسرائيلية داخل تنظيمه.

وفي مقال كتبه باحثو المركز زُعم أنه "في 1 يناير 2023، في إطار حرب الوعي ضد إسرائيل، نشرت وحدة الدعاية القتالية التابعة لحزب الله مقطع فيديو مصور يظهر فيه مقاتلو فرقة الرضوان يتسللون إلى مناطق إسرائيل بعد تفجير جزء من الجدار الخرساني. وبعد تسللهم، قاموا بإطلاق النار للسيطرة على المنطقة التي تسللوا إليها. وعندما تم الكشف عن الفرقة في البداية، حاول حزب الله توضيح أنها وحدة جديدة وخاصة أطلق عليها اسم "قوة النينجا". ولكن سرعان ما تم الكشف عن الاسم الحقيقي للوحدة ونشره - فرقة الرضوان."

وعلق الصحفي على ذلك قائلًا أنه منذ ذلك الحين، كان لدى المقاتلين الوقت الكافي للخوض في عملية حصول على كفاءة مهمة، والتدريب وحتى الخبرة العملية، حتى تم إرسالهم إلى سوريا لمحاربة المتمردين ضد الأسد. لكن بينما هم تزداد قوتهم، يجدد الجيش الإسرائيلي نشاطه ويواصل تدريباته. هل هذا يعطيها ميزة؟ الجواب بالتأكيد نعم. عمليًا، كلما أبعد نصرالله فرقة الرضوان عن المواجهة المباشرة مع إسرائيل، كلما فقدت قوتها الخاصة التي تفقد ميزتها ببطء، وتتحرر ويتم استبدالها بشباب ذو تدريب أضعف بكثير من سابقيهم. لا ينبغي الاستخفاف بقدرات فرقة الرضوان، ولكن من الآن وحتى تنسب إليهم قدرات فائقة في احتلال الجليل، كما يدعي حزب الله وقنواته الدعائية - المسافة بعيدة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رئيس الوزراء الفلسطيني يحذر أن العقوبات الإسرائيلية ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية

في مقابلة نادرة لوسيلة إعلام إسرائيلية، اشتية يدافع عن مبادرة رام الله الناجحة في الأمم المتحدة، ويقول إن الفلسطينيين "لهم الحق في الشكوى"، ويحث على المساعدة الدولية

حذر رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية من أن سلسلة العقوبات التي أقرها مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي المصغر (الكابينت) في الأسبوع الماضي ضد رام الله ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية.

في مقابلة نادرة أجرتها معه صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية التي نُشرت الإثنين دافع اشتية عن تحرك رام الله في الأمم المتحدة لجعل محكمة العدل الدولية تصوغ رأيا قانونيا فيما يتعلق بسلوك إسرائيل في الضفة الغربية

وغزة – وهي خطوة اعتبرها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إجراء "متطرفا معاديا لإسرائيل." وقال اشتية لصحيفة هآرتس إن للفلسطينيين "الحق في الشكوى للعالم بشأن الاحتلال"، متهما إسرائيل بـ"الاستفادة من الاحتلال."

وكانت الحكومة المتشددة الجديدة في إسرائيل قد أشارت إلى نجاح المبادرة الفلسطينية في الجمعية العامة بالأمم المتحدة باعتبارها السبب لسلسلة من العقوبات ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك مصادرة مبلغ 139 مليون شيكل (39 مليون دولار) من عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحويله إلى قتلى الهجمات الفلسطينية من الإسرائيليين.

ووصف رئيس الوزراء الفلسطيني الخطوة بأنها "مسمار آخر في نعش السلطة [الفلسطينية]" إذا "فشل المجتمع الدولي، مع التركيز على الإدارة في واشنطن والدول العربية" في التدخل الفوري. وقال إن السلطة الفلسطينية لا تتلقى تمويلا منتظما من الولايات المتحدة وأن الأموال المحولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة للبنية التحتية فقط.

كما انتقد اشتية الحكومة الجديدة، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، لعزلها السلطة الفلسطينية. وقال: "حاولت الحكومات الإسرائيلية السابقة إنهاء احتمال حل الدولتين، بينما تقاتل الحكومة الحالية السلطة الفلسطينية نفسها." وقال اشتية: "نحن نقرأ الموقف بوضوح شديد"، مضيفا أن "زيادة البناء في المستوطنات إلى جانب مع فصل القدس عن الضفة الغربية، وضم المنطقةC ، والآن سحق السلطة الفلسطينية – هذه هي الخطة التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية". المنطقة C هي ما يقارب من 60% من الضفة الغربية مع سيطرة إسرائيلية أمنية ومدنية كاملة، حيث تقع جميع المستوطنات وحيث التنمية الفلسطينية محدودة للغاية.

لطالما تباهى نتنياهو بجهوده لعزل السلطة الفلسطينية. بينما أدلى اشتية بتصريحات مماثلة متكررة في الماضي حول الانهيار الوشيك للسلطة الفلسطينية، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تتكون هذه المرة من العديد من المشرعين الذين يدعمون علانية حل السلطة الفلسطينية، ويعتبرونها هيئة تحرض على الإرهاب.

في الاتفاقات الائتلافية بين حزب "الليكود" برئاسة نتنياهو وحزب اليمين المتطرف"الصهيونية الدينية"، وافق رئيس الوزراء على الدفع بضم أراضي الضفة الغربية. ومع ذلك، تمت صياغة الالتزام بشكل مبهم، مما يمكن نتنياهو من عدم القيام بأي تحرك بشأن هذه القضية إذا اختار ذلك. ولطالما دعا زعيم "الصهيونية الدينية" وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وإلى التوسع الهائل في بناء المستوطنات، وإلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، وإلى هدم البناء

الفلسطيني العشوائي في المنطقة C. وفي مؤتمر صحفي الأحد، قال سموتريتش إنه "لا مصلحة" لديه في استمرار وجود السلطة الفلسطينية.

أثناء توليه رئاسة الوزراء في عام 2020، دفع نتنياهو لضم حوالي 30٪ من الضفة الغربية، لكنه أوقف الخطة لاحقا تحت ضغط من إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب، وبدلا من ذلك توصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة.

وتطرق اشتية إلى الادعاء بأن الحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة كانت أحادية الجانب، فقال: "الاحتلال بأكمله أحادي الجانب والبناء في المستوطنات أحادي الجانب، وكل ذلك أحادي الجانب. لكن إذا لجأنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فهذا خطأ ومن جانب واحد؟" كما ادعى القيادي الفلسطيني أن إسرائيل تستفيد من الصراع من خلال فرض عمولة شهرية قدرها 30 مليون شيكل (8.6 مليون دولار) يتم خصمها من مدفوعات الخدمات المختلفة المقدمة للسلطة الفلسطينية. وقال اشتية "إسرائيل تبيع لنا كل شيء، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي والكهرباء ومياه الشرب، وهي تستفيد أساسا من الآلية بأكملها."

وقال إن السلطة الفلسطينية ستلجأ إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وإدارة بايدن لطلب المساعدة المالية ومنع المحاولة الإسرائيلية "لسحق حل الدولتين." وأضاف أن "الفلسطينيين لن يذهبوا إلى أي مكان."

* * *

بن غفير يزور مقر الشرطة بعد توليه الوزارة التي تسيطر على قوات الأمن

الوزير اليميني المتطرف تفقد المنشآت والأسلحة التكتيكية برفقة المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي؛ التقارير تحدثت مؤخرا عن خلافات حادة بين الرجلين

بقلم آش أوبل

قام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يوم الإثنين بأول زيارة له إلى مقر الشرطة منذ توليه منصبه الوزاري، حيث رافقه المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي ونائب المفوض دافيد بيطان في جولة في المنشآت.

قال الوزير القومي المتطرف أمام مسؤولي الشرطة، بعد أيام من توليه المنصب، حيث مُنح صلاحيات غير مسبوقة فيما يتعلق بسياسة الشرطة في إطار الاتفاق الإئتلافي مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إن "الشرطة اليوم قوية، لكن ينبغي أن تكون أقوى." وأضاف: "نعم، ستكون هناك تحديات وأمور يجب القيام بها، ولكن أتيت اليوم لأقول شكرا لكم، ولشركائكم ولعائلاتكم. في النهاية، أنتم من يدفع الثمن من أجلا سلامتنا. بعون الله، سيكون النصر لإسرائيل."

بعد جولة على الأسلحة التكتيكية للشرطة، جلس بن غفير للتوقيع على سجل الزوار، كما جرت العادة. وكتب "شكرا على التضحيات والنضالات والساعات والليالي والأيام. بعون الله، سنضيف إلى القوات وسنعززها... لإنشاء شرطة أقوى، لأن شرطة قوية تعني إسرائيل قوية."

وكان شبتاي قد انتقد علنا في السابق تشريعا يمنح بن غفير سيطرة متزايدة على قوات الشرطة، بدعوى أن هذه الخطوة ستقوض ثقة الجمهور في القوة. متحدثا خلال نقاش محتدم في لجنة في الكنيست تم تشكيلها لمراجعة التشريع الذي مرره الكنيست في وقت لاحق، أصر شبتاي على أنه لا يعارض التغيير لكنه أكد على أن البنود المنصوص عليها في التشريع الجديد سيكون لها "تداعيات دراماتيكية" على عمليات الشرطة وتحتاج إلى تقييم أكثر شمولا.

في حادثة منفصلة، زعم بن غفير أن شبتاي طلب أربع مروحيات "بلاك هوك" للاستخدام الشخصي في وقت سابق من عام 2022، على الرغم من أن الوثائق الرسمية أشارت على ما يبدو إلى أنها كانت مخصصة لمكافحة الحرائق. بن غفير أشار إلى قضية طائرات الهيلكوبتر كمثال على ضرورة إصدار تشريع جديد يمنح الوزير صلاحيات أوسع على حساب المفوض العام للشرطة.

بعد سلسلة من المواجهات العلنية، أفادت تقارير أن بن غفير هدد بإقالة شبتاي من منصبه "خلال أيام" من توليه منصب وزير الأمن القومي. لكن في وقت لاحق، قال بن غفير لوسائل الإعلام العبرية إنه "ليس لديه أي نية لإقالة شبتاي."

يوم الأحد، أمر بن غفير الشرطة بنزع الأعلام الفلسطينية من أي مكان عام، إلا أن أفراد الشرطة فوجئوا بالسياسة الجديدة، والتي بدت وكأنها رد فعل على قيام أسير أمني تم إطلاق سراحه الأسبوع الماضي بالتلويح بالعلم الفلسطيني.

وقال بن غفير، زعيم حزب "عوتسما يهوديت" القومي المتطرف، في بيان صدر عن مكتبه إنه أمر شبتاي بتنفيذ السياسة الجديدة، وهو إجراء رمزي من شأنه زيادة الاحتكاك بين الشرطة والمواطنين العرب في إسرائيل الذين يتعاطفون مع النضال الوطني الفلسطيني. وكان قد انتقد الشرطة في وقت سابق من اليوم لعدم منعها الاحتفالات بالإفراج عن الأسير كريم يونس، الذي أُطلق سراحه الأسبوع الماضي بعد أن أمضى 40 عاما في السجن لقتله جنديا إسرائيليا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يصادق على تسريع مشروع قانون يجرد منفذي الهجمات الذين يحصلون على رواتب من السلطة الفلسطينية من الجنسية

لجنة تصادق على التشريع الذي قدمه الائتلاف ومن المتوقع أن تصادق عليه الهيئة العامة للكنيست في غضون أسبوعين؛ عضو الكنيست الطيبي يقول إن الإجراء يستهدف العرب

بقلم توبياس سيغال

أعطت لجنة برلمانية يوم الاثنين الضوء الأخضر لتسريع العملية التشريعية لإقرار مشاريع قوانين تهدف إلى سحب الجنسية أو الإقامة من منفذي هجمات يتلقون رواتب من السلطة الفلسطينية، في أحدث خطوة متشددة تدفع بها الحكومة.

صادقت لجنة الكنيست، برئاسة عضو الكنيست من حزب "الليكود" أوفير كاتس، على إعفاء من شأنه تسريع العملية التشريعية لإقرار مشاريع القوانين والسماح للكنيست بالتصويت عليها في غضون أسبوعين، بحسب بيان صادر عن اللجنة.

مشروع القانون، الذي قدمه نواب من حزبي "الصهيونية الدينية" و"الليكود"، من شأنه "تجريد المدانين بالإرهاب الذي يُعرف عنهم حصولهم على مخصصات، بشكل مباشر أو غير مباشر، من السلطة الفلسطينية لتنفيذهم هجمات، من الجنسية."

وقال عضو الكنيست سيمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، الذي ساعد في صياغة مشروع القانون: "لقد اعتدنا لسنوات على حصول كيان [السلطة الفلسطينية] على تمويل من دولة إسرائيل بينما يحتفظ بقائمة أسعار رسمية: 'قتلت يهوديا؟ إليك هذا الراتب. وإذا كنت مواطنا إسرائيليا، فستحصل على المزيد، اعتمادا على عدد الأشخاص الذين قتلتهم'. إن الحد الأدنى الذي يمكننا القيام به كدولة أخلاقية هو سحب جنسيتهم وإقامتهم."

وحظيت الخطوة بدعم أعضاء الائتلاف وكذلك أعضاء المعارضة من اليمين، لكن أعضاء الكنيست العرب انتقدوها. وقال عضو الكنيست أحمد الطيبي من حزب "الجبهة-العربية للتغيير" إن مشروع القانون المقترح يتعلق بـ"قضية انتقائية تخص العرب فقط." وأقترح "سحب الجنسية أيضا من الشخص الذي قتل رئيس الوزراء"، في إشارة إلى اليميني المتطرف يغال عمير، المسجون منذ اغتياله لرئيس الوزراء يتسحاق رابين في عام 1995. وأضاف الطيبي: "منذ جريمة القتل، هل فكر أحد في الكنيست بسحب جنسية القاتل؟ هل فكر أحد في مناقشة إلغاء جنسية عامي بوبر بعد أن ذبح سبعة عمال فلسطينيين؟"، في إشارة منه إلى هجوم وقع في

ريشون لتسيون في عام 1990 ونفذه متطرف يميني. وتابع قائلا: "من الأفضل لك أن ترتكب أسوأ الجرائم عندما تكون يهوديا."

ردا على الطيبي، قال عضو الكنيست من الليكود، حانوخ ميلفيدسكي، إنه يفضل "القتلة اليهود على القتلة العرب." وأضاف: "في الدولة اليهودية، أنا أفضل اليهود على العرب غير الموالين."

أحد جوانب مشروع القانون الذين نوقش بحسب تقارير من قبل المشرعين من الإئتلاف هو ما إذا كان سيتم تسليم منفذي الهجمات الذين ستُسحب جنسيتهم بموجب القانون الجديد، عند إقراره، إلى السلطة الفلسطينية أو سيظلون مسجونين في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة الكنيست على طلب من الحكومة للإسراع في مناقشة مشاريع قوانين لتمديد قوانين الطوارئ في الضفة الغربية، وهي خطوة روتينية منذ أن استولت إسرائيل على الأراضي من الأردن في عام 1967، لكنها تسببت في توتر كبير داخل الحكومة السابقة التي لم يدم عمرها طويلا. وتأتي خطوة التعجيل بالعملية التشريعية بعد الإفراج الأسبوع الماضي عن كريم يونس، وهو مواطن عربي يحمل الجنسية الإسرائيلية قضى 40 عاما خلف القضبان في قضية خطف وقتل الجندي الإسرائيلي أفراهام برومبرغ عام 1980، والاحتفالات التي تلت الإفراج عنه في مسقط رأسه بقرية عارة شمال إسرائيل، بحضور مسؤولين من السلطة الفلسطينية، مما أثار غضب أعضاء الحكومة.

وقال رئيس اللجنة كاتس "إن الاحتفالات التي شهدناها في الأسبوع الماضي للإرهابي البغيض داخل الأراضي الإسرائيلية كانت مثيرة للغضب... إن العبثية في حصول الإرهابيين الذين يرتكبون أعمالا إرهابية على راتب من السلطة الفلسطينية، وعودتهم للعيش بيننا هي أمر لا يمكن تصوره." وأضاف: "هناك إجماع واسع النطاق بين معظم الكتل الحزبية على الإسراع بمشروع القانون. أعتزم استكمال هذا التشريع المهم في غضون أسبوعين."

وكان زعيم حزب "شاس" أرييه درعي قد حاول دون جدوى منع الإفراج عن كريم وشقيقه ماهر، الذي أدين بالهجوم ذاته ومن المقرر أن يتم إطلاق سراحه من السجن في الأسبوع المقبل.

منتقدو سياسة السلطة الفلسطينية في دفع مخصصات لمن تدينهم إسرائيل بتنفيذ هجمات ولعائلات القتلى من منفذي الهجمات – والتي يصفها البعض بأنها سياسة الدفع مقابل القتل – يرون في هذه السياسة تحفيزا على الإرهاب. ولطالما دافع القادة الفلسطينيون عن دفع الرواتب، ويقولون إنها شكل من أشكال الرعاية الاجتماعية وتعويضات ضرورية لضحايا نظام القضاء العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية.

بحسب تقرير لـ"تايمز أوف إسرائيل" من شهر مارس الماضي، قد تكون رام الله دفعت ما يصل إلى 600 مليون شيكل (181 مليون دولار) في عام 2020 في شكل رواتب للأسرى الأمنيين في إسرائيل وعائلاتهم. وقد تعهد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها الأكثر يمينية على الإطلاق، بتشديد

الخناق على العنف الفلسطيني وعزل السلطة الفلسطينية، التي يعتبرها الكثيرون من أعضاء الإئتلاف هيئة تحرض على الإرهاب. يوم الأحد، قال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إن "لا مصلحه" لديه في استمرار وجود السلطة الفلسطينية.

في الأسبوع الماضي، صادق المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) على سلسلة من العقوبات ضد السلطة الفلسطينية تشمل مصادرة عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها وتحويلها بدلا من ذلك إلى ضحايا الهجمات الفلسطينية.

تمثل هذه الإجراءات تحولا كبيرا عن سياسة الحكومة السابقة، التي سعت من عدة نواحٍ إلى تقوية السلطة الفلسطينية، خشية أن يؤدي انهيارها إلى تعزيز القوى الفلسطينية الأكثر تطرف مثل حركة "حماس" التي تتخذ من غزة مقرا لها، والتي تعمل في السنوات الأخيرة على ترسيخ وجودها في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

إن تجريد المدانين بالإرهاب من جنسيتهم ليس بإجراء غير مسبوق ولقد قامت دول غربية أخرى بتطبيقه في الماضي. إلا أن خبراء قانونيين وأمنيين، وكذلك نشطاء حقوق إنسان، يشككون في فعالية مثل هذا الإجراء في تحسين الأمن القومي.

في يوليو ، قضت محكمة العدل العليا بأنه يمكن للسلطات افتراضيا سحب جنسية منفذي الهجمات ومرتكبي جرائم أخرى تشكل انتهاكا للثقة ضد دولة إسرائيل. ونص الحكم على أنه من الممكن سحب جنسية المواطنين الذين ينفذون مثل هذه الأعمال حتى لو لم يكن لديهم جنسية أخرى، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن وزير الداخلية سيكون ملزما بعد ذلك بمنح ذلك الشخص تصريح إقامة. ويضمن الحكم عمليا احتفاظ المتأثرين بالقانون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطن باستثناء حق التصويت، مما يجعله مشابها للقوانين في أكثر من اثنتي عشرة ولاية أمريكية حيث يفقد المجرمون حقوقهم في التصويت أثناء السجن.

* * *

هآرتس: شركات سايبر إسرائيلية تبيع أنظمة تجسس لبنغلاديش

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

باعت أربع شركات سايبر هجومي برامج تجسس، من خلال اعتراض هواتف خليوية ومضامين إنترنت، إلى حكومة بنغلاديش بالرغم من انتهاكها الشديد والمتواصل لحقوق الإنسان في الدولة، وفقا لتقرير استقصائي نشرته صحيفة "هآرتس" اليوم، الثلاثاء، استنادا إلى وثائق رسمية لحكومة بنغلاديش وسجلات صادرات دولية. وبيعت برامج التجسس إلى "المركز الوطني لرصد الاتصالات(NTMC) "، وهو وحدة تابعة لوزارة

الداخلية البنغلادشية، المسؤولة هم رصد مضامين الإنترنت والشبكات الاجتماعية في الدولة وفرض الرقابة العسكرية على الإنترنت والتنصت على المواطنين. وتأتي هذه الصفقات الأمنية رغم أن بنغلاديش لا تعترف بإسرائيل ولا تقيم علاقات دبلوماسية معها. وإحدى شركات السايبر الهجومي هي شركة "باسيتورا " (Passitora)، التي أسسها القائد السابق للوحدة التكنولوجية في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، طال ديليان. وهذه الشركة مسجلة في قبرص.

وباسمها السابقWiSpear ، كانت هذه الشركة ضالعة في فضيحة، بدأت عندما كشف ديليان، في مقابلة مع مجلة "فوربس"، عن نظامSpearHead ، الذي يشمل سيارة فان مزودة بأجهزة تجسس وبرامج تتبع الهواتف النقالة، من أجل استخراج معلومات من هذه الهواتف من خلال شبكات خليوية وواي فاي وبضمن ذلك معلومات مشفرة مثل مراسلات واتسآب ومنشورات في فيسبوك وقوائم جهات اتصال وتسجيلات لمحادثات ورسائل نصية من أي هاتف ذكي بقطر نصف كيلومتر.

وأظهرت سجلات تصدير أنه في حزيران/يونيو الماضي، تم إرسال نظام SpearHead من سويسرا إلى دكا، عاصمة بنغلاديش، وأن المزود الذي أرسل النظام هو شركة "باسيتورا"، والمشتري هو .NTMC وشملت الشحنة المرسلة، بزنة 991 كيلوغرام، برنامج اعتراض المحادثات ومضامين في الشبكات الاجتماعية وفي الهواتف الذكية وبرنامج تشغيل النظام، وخوادم ومحركات وما إلى ذلك، بتكلفة 5.7 مليون دولار. وشركة "باسيتورا" هي جزء من مجمع الشركات "إنتليكسا"، التي أسسها ديليان، وتطور تكنولوجيا متطورة للتجسس واختراق هواتف ذكية، تبيعها لوكالات حكومية في العالم. وكانت الصحيفة قد كشفت، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عن بيع شركات ديليان برامج تجسس متطورة إلى "قوات الدعم السريع" ("الجنجويد" سابقا) الضالعة في جرائم حرب، والتابعة لنائب رئيس مجلس السيادة في السودان، محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي."

وتدعي مصادر إسرائيلية رسمية في مجال السايبر الهجومي أن عمل شركات ديليان لا تخضع لرقابة وزارة الأمن الإسرائيلية لأن هذه الشركات ليست مسجلة في إسرائيل. إلا أن وزارة الأمن الإسرائيلية لم تعقب بشكل واضح على استفسار الصحيفة حول ما إذا كانت قد صادقت على بيع أنظمة تجسس لبنغلاديش. وقالت الوزارة إن "وزارة الأمن لا تنشر معلومات حول سياسة الصادرات الأمنية، لاعتبارات أمنية وسياسية وإستراتيجية."

وبحسب وثائق رسمية لحكومة بنغلاديش، فإنه لا يتم التقدم إلى مناقصات إسرائيلية، لكن مجال السايبر الهجومي في بنغلاديش لا ينصاع إلى هذه "التعليمات." وكانت الصحيفة قد كشفت العام الماضي عن أن شركة "سيلبريت" الإسرائيلية باعت أنظمة لاختراق الهواتف النقالة إلى وحدة في الشرطة البنغلادشية يخضع

المسؤولون فيها لعقوبات أميركية بسبب مسؤوليتهم عن اختفاء آلاف الأشخاص وممارسة التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

كذلك أفاد تقرير لقناة الجزيرة بأن شركة "بيكسيكس (Picsix) "الإسرائيلية باعت المخابرات العسكرية البنغلادشية نظام تجسس واختراق هواتف نقالة. وكشف التقرير الاستقصائي اليوم عن أربع صفقات أخرى، اشترت من خلالها هيئات حكومية بنغلادشية ضالعة في انتهاك حقوق الإنسان في الدولة برامج تجسس على الهواتف النقالة لمواطنين واختراق شبكات لاسلكية ورصد مضامين في الإنترنت.

ورغم أن شركات السايبر الهجومي الإسرائيلية مسجلة في دول أخرى لكن ارتباطها بإسرائيل واضح، وفقا للصحيفة. وتوقع على الصفقات أحيانا شركات وساطة مسجلة في جزر العذراء وقبرص وسنغافورة. وقررت حكومة بنغلاديش، في حزيران/يونيو 2021، شراء سيارة تجسس مزودة بوسائل لاعتراض محادثات خليوية ورسائل نصية ورصد موقع المستخدم واختراق شبكات لاسلكية وغير ذلك. وبحسب وثائق الحكومة فإنها تعاقدت مع شركة "تورو غروب" من سويسرا. لكن تبين أنه لا توجد شركة بهذا الاسم مسجلة في سويسرا، وإنما في جزر العذراء البريطانية، وعنوانها في جنيف، حيث يقع مقر شركة تزود خدمات تسجيل شركات أجنبية. ويتبين من تفاصيل في موقع الإنترنت الرسمي لشركة "تورو غروب" أن مديرها العام هو مواطن إسرائيلي، يدعى أساف إلياس، الذي كان يملك مؤخرا جزءا صغيرا من أسهم لشركة أخرى مسجلة في بريطانيا، إلى جانب أشخاص آخرين في صناعة السايبر الهجومي الإسرائيلية.

ولفتت الصحيفة إلى أنه لا أحد من شركاء إلياس في الشركة البريانية يزود سيارات تجسس، باستثناء شركات ديليان. ونقلت الصحيفة عن ثلاثة مصادر قولها إن "تورو غروب" عملت كوسيط في صفقات عديدة لصالح شركات ديليان. وأضافت الصحيفة أن وثائق رسمية للحكومة البنغلادشية دلّت على صفقة أخرى، في العام 2019، عندما اشترت وكالة المخابرات الداخلية نظام اعتراض اتصالات إنترنت من شركة "بريلايسيس " (Prelysis)، وهي شركة مسجلة في إسرائيل وقبرص، لكن الشركة في قبرص في حالة "سبات"، بينما يظهر اسم الشركة الإسرائيلية في وثائقها الرسمية.

وتظهر في سجلات الصادرات القبرصية، في تموز/يوليو 2019، بيع شركة "كورلكو – تك" المسجلة في قبرص، لجيش بنغلاديش أنظمة تتبع هواتف خليوية، بمبلغ 1.6 مليون دولار. ويظهر في مسجل الشركات في سنغافورة أن مالك شركة "كورلكو-تك" هو مواطن إسرائيلي يدعى إيال ألموغ. كذلك تكشف سجلات الصادرات القبرصية عن صفقة بين NTMC وبين شركة أخرى باسمU-TX ، التي زودت بنغلاديش بمعدات تجسس بمبلغ مليوني دولار ونظام تتبع هواتف خليوية للاستخبارات العسكرية البنغلادشية بمبلغ نصف مليون دولار، في العام 2021.

وأفادت الصحيفة أن شركة السايبر U-TX أسسها إسرائيليون في قبرص، وهي مسجلة وتعمل فيها، ومديرها العام مواطن إسرائيلي يدعى دافيد حلد. واشترت شركة "فرينت" التي يتم تداول أسهمها في ناسداك، شركة U-TXفي العام 2014. وباعت "فرينت" أدوات تجسس سيبراني لأنظمة قمعية، بينها جنوب السودان وأوزبكستان وكازاخستان. وأضافت الصحيفة أن "فرينت" فصلت عنها دائتها الأمنية، العام الماضي، وأصبحت تعرف باسم شركة "كوغنايت(Cognyte) "، ومقرها في العنوان نفسه لشركة "فرينت" في مدينة هرتسيليا بوسط إسرائيل. وتعمل U-TX من خلال "كوغنايت" اليوم.

* * *

دعوات إسرائيلية صريحة لقتل الفلسطينيين وعدم الاكتفاء بسجنهم

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

وصلت أجواء العنصرية وكراهية الفلسطينيين إلى مستويات غير مسبوقة من الدموية بصدور دعوات من أعضاء الكنيست الذين يطالبون بقتل الفلسطينيين علانية، ودون تردد. وقد بدأ هذه الدعوات الدموية عضو الكنيست من حزب الليكود هانوخ ميلبيتسكي، خلال النقاش حول قانون حرمان المقاومين من فلسطينيي48 والقدس من الجنسية، والإقامة داخل فلسطين المحتلة، قائلا: "إنني أفضّل القتلة اليهود على القتلة العرب، بل إنني في الدولة اليهودية أفضّل اليهود على العرب غير الموالين."

نقلت موران أزولاي المراسلة الحزبية لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، هذا النقاش في تقريرها، وتخلله رد من عضو الكنيست أحمد الطيبي، بإعلانه أن ما ذكره ميلبيتسكي هو "شعار المرحلة الحالية"، ولم يتردد في القول إنه "ليس لدي مشكلة مع هذه الجملة، هذه هي حالة اليهود." وأضافت أن "الطيبي رفض إسقاط الجنسية عن منفذي العمليات الفدائية، لأن هذه القضية تُطرح في كثير من الأحيان بصورة انتقائية، ولا تنطبق إلا على الفلسطينيين، لذلك فأقترح إضافة حرمان الجنسية من يغآل عامير قاتل رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين، وكذلك عامي بوبر منفذ مجزرة عيون قارة التي قتل وذبح فيها سبعة عمال فلسطينيين، أم إنه من الأفضل أن ترتكب أخطر جريمة عندما تكون يهوديًا؟."

عضو الكنيست غلعاد كاريب من حزب العمل، وردّا على هذه الدعوة الدموية طالب رئيس حزب العصبة اليهودية إيتمار بن غفير وزوجته بإخراج صورة الحاخام القاتل باروخ غولدشتاين منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل من خزانة الملابس، وتغليفها، وتقديمها هدية بشكل احتفالي لـ"ميلبيتسكي."

في الوقت ذاته، تواصلت الدعوات الإسرائيلية المحرضة على قتل الفلسطينيين، وهذه المرة على لسان "ليمور سون هار ميلخ" عضوة الكنيست من حزب العصبة اليهودية، التي زعمت أن "من قتل يهوديا يجب أن يموت، ومن قتل عربيا فليكن في السجن، لأن مفاهيم المساواة ليست ذات صلة في هذه الحالة، فهي ليست

متشابهة."

دودو إيرز مراسل صحيفة" يديعوت أحرونوت"، نقل مزيدا من تصريحات هذه المتطرفة التي أصيبت وقتل زوجها في هجوم فدائي عام 2003، وقد أضافت أن "من يقتل يهوديًا لأنه يعارض وجود دولة إسرائيل، ويعارض وجودنا كشعب في هذا البلد، فإنه في نظري، لا يشبه اليهودي الذي يقتل على خلفية أخرى، ولذلك فإنني في الدولة اليهودية أفضل اليهود على العرب غير الموالين." وأضاف في تقريره" أنه "يجب الحكم بالإعدام على المقاومين كرادع لهم، وعندما سُئلت عن تطبيق عقوبة الإعدام أيضًا على اليهود الذين قتلوا لأسباب قومية، أجابت بأن من قتل عربيًا يجب أن يظل في السجن لبقية حياته، ومن قتل يهوديًا يجب أن يموت، أنا يهودية، أولاً وقبل كل شيء أتعاطف مع شعبي وإخوتي، وأعارض المعادلة التي تحاول المساواة بين من يتحدى وجود إسرائيل، ويقتل يهودياً على هذا الأساس، وبين من يقتل عربياً.. الأمر مختلف"، على حد زعمها.

* * *

تقدير إسرائيلي: بدء العد التنازلي لانهيار السلطة الفلسطينية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

يثير قرار وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بمصادرة 139 مليون شيكل من أموال السلطة الفلسطينية، وتحويلها لعائلات القتلى الإسرائيليين من عمليات المقاومة، جملة من التساؤلات عن ما إذا كانت هذه ليست الخطوة الأولى في خطته لإضعاف السلطة الفلسطينية بشكل أكبر، كجزء من خطة طويلة المدى لإلغاء اتفاقيات أوسلو وضم مناطق الضفة الغربية، مع أن القرار جاء خلال اجتماع مجلس الوزراء السياسي الأمني المنعقد لبحث الرد على استئناف السلطة أمام محكمة العدل الدولية.

وبينما تتم هذه التحركات وفق القانون، وتحت سلطة وزير المالية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه حول تداعيات تحركات سموتريتش على وجود السلطة الفلسطينية ذاتها، لأنه قبل عدة سنوات نشر رؤيته لمستقبلها، ولم يستخدم عبارة "حل السلطة الفلسطينية"، أو "إلغاء اتفاقات أوسلو" صراحة، لكن برنامج حزبه حول "خطة القرار" يهدف لتطبيق السيادة على جميع أراضي الأراضي الفلسطينية، والمساعدة المالية في هجرة الفلسطينيين من الضفة الغربية، وتثبيت الحكم الذاتي في ست مدن فلسطينية، دون منح حق التصويت للكنيست، والحصول على الجنسية.

ذكرت تال شنايدر مراسلة الشؤون الفلسطينية في موقع" زمن إسرائيل"، في تقريرها أن "سموتريتش يدرك أنه لن يكون ممكنا تنفيذ خطته دفعة واحدة"، لكنه في مؤتمره الصحفي سُئل عن إمكانية تفكك السلطة وتقوية حماس نتيجة لتحركاته، فأجاب بأنه "بقدر ما تشجع السلطة العمليات الفدائية، فهي عدو، فما مصلحتي بمساعدتها على الوجود." ونقلت عن زوهار فالتي الرئيس السابق للقسم السياسي والأمني بوزارة

الحرب أن "تحركات سموتريتش لتقليص مئات ملايين الشواكل من ميزانية السلطة، ستؤدي إلى انهيارها، ما سيسفر عن فوضى ستكلف إسرائيل أكثر بكثير من الأموال. ولذلك فعندما تكون مسؤولاً، عليك أن تفهم الآثار المترتبة على ذلك، لأنه بمجرد أن تشتد حرارة الضفة الغربية، فإن اهتمام الجيش والحكومة سيذهب إليها."

أما نوفا شوسترمان الباحثة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بمعهد دراسات الأمن القومي، فحين سئلت عن إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية، أجابت بأنه "يجب أن نفهم ما هو مفهوم "الانهيار"، فالسلطة لم تتعاف بعد من تبعات كورونا، فضلا عن معاناتها من آثار التضخم، كما أنه ليس لديها الكثير من الأدوات النقدية، لأنها تعتمد فقط على الشيكل، وزادت من الاقتراض من البنوك، لذلك فإن الخطر يكمن في إلحاق الضرر بالقطاع العام، وهو أقوى قطاع في السلطة الفلسطينية، ومسؤول عن الاستقرار المدني والأمني، وأي مساس به سيلحق ضررا محتملا باستقرار النظام المصرفي." وأضافت أنه "من الصعب الحديث عن أن خفض المبالغ التي تحولها إسرائيل للسلطة سيؤدي إلى انهيارها، لكن في مواجهة الصعوبات اليوم، إضافة إلى آثار تكلفة المعيشة وأزمة الإسكان في إسرائيل، فإن فلسطينيي48 يشترون منازل بالضفة الغربية، وبالتالي فهم يساهمون في زيادة أسعار المساكن فيها، ما سيؤدي إلى ظهور تحديات اقتصادية واجتماعية، فضلا عن أن القطاع الفلسطيني الأكثر ربحية اليوم هو العمال في إسرائيل، بما يزيد على الـ140 ألفا، يتقاضون أكثر من ضعف متوسط رواتب السلطة، ما يعني زيادة الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على العمل في إسرائيل."